تكتل الجزائر الخضراء

البرنامج الانتخابي

الانتخابات التشريعية

10 ماي 2012

المحتوى

❖ الديباجة
❖ من نحن؟
❖ مبادئنا
❖ أهدافنا
❖ الجزائر اليوم
❖ المعوقات الكابحة للتطور الاقتصادي والتنمية
❖ الأولويات الخمس (2012/2017)
- الأولوية السياسية: دستور جديد
- الأولوية الثقافية: الإنسان أوّلا
- الأولوية الاقتصادية: إقتصاد نام
- الأولوية الاجتماعية: مجتمع منتج
- أولوية العلاقات الخارجية: دبلوماسية فاعلة

محاور البرنامج الإنتخابي

أهداف التنمية في منظور التكتل.....منظور حضاري جديد
محور المورد البشري .....الإنسان ثم الإنسان ثم الإنسان
محور تصحيح مسار التنمية.....التنمية تستنبت ولا تستورد
محور الإصلاح الدستوري.....دستور تعددي ونظام برلماني وحكم راشد
محور المنظومة التشريعية..... برلمان سيد وتمثيلي
محور الإدارة العمومية.....إدارة حديثة وخدمة عمومية احترافية
محور العدالة.....العدل أساس الملك
محور الرؤية والمقاربة الاقتصادية..... معالجة الاختلالات
محور البنى التحتية .....الطريق إلى التنمية بتنمية الطريق
محور الطاقة و الناجم.....فرصة الإقلاع..خدمة للبنى التحتية
محور النمو الاقتصادي.....إستراتيجية أقطاب النمو
محور السياسة المالية.....الترشيد والشفافية
محور السياسة النقدية.....بنوك احترافية وتنوع مصارف
محور الزكاة والأوقاف.....مساهمة في حل معضلة الفقر
محور الاستثمار والشراكة.....الجذب يقتضي بيئة ملائمة
محور المياه والري.....-وجعلنا من الماء كل شيء حي-
محور البيئة.....بيئة سليمة وجزائر خضراء
محور الفلاحة.....زراعة مندمجة في الدورة التنموية
محور الصناعة.....توظيف الإمكانيات
محور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....الحل اليوم قبل الغد
محور الأسعار والسوق الوطنية.....التسقيف ومحاربة المضاربة
محور التجارة الخارجية.....رهان التصدير والتنافسية

محور الصيد البحري و الموارد الصيدية.....مساهمة في التنوع الغذائي
محور السياحة.....الحل الممكن
محور السكن.....الكم المدروس
محور الصحة.....الوقاية خير من العلاج
محور التربية الوطنية.....المستقبل للعلم والعمل
محور التعليم العالي.....الكفاءة لخدمة التنمية
محور البحث العلمي.....رهان النهضة الشاملة
محور التكوين.....حاجة سوق الشغل
محور التشغيل.....امتصاص عقلاني للبطالة
محور الأجور و المعاشات.....معادلة القدرة الشرائية والكتلة الأجورية
مؤسسة المسجد.....منارة لحراسة القيم
محور الأسرة.....السكينة والرحمة
محور التكافل الاجتماعي.....جزائر متضامنة
محور الشباب.....ثروة الحاضر ورهان المستقبل
محور الرياضة.....للجميع نعم والنخبة وطنية
محور الثقافة .....مقياس التطور ومؤشرات التحضر
محور الإعلام.....إعلام في خدمة التنمية
محور تقنيات الإعلام و الاتصال.....المواكبة والتكيف الإيجابي
محور المجتمع المدني.....الذات المتحركة
محور الذاكرة الجماعية.....البصمة والإعتزاز بالمآثر
محور الجريمة المنظمة والارهاب.....-و آمنهم من خوف-
محور العلاقات الخارجية.....التموقع والمقاربة الجديدة
محور الجيش والأمن الوطني والقومي.....الاحترافية والحياد
الخاتمة.....نخدمكم لأننا نخدم الوطن

الديباجة:

الجزائر أرض الإسلام، والشعب الجزائري شعب مسلم، وله جذور ضاربة في الأمازيغية، وهوامتداد طبيعي للمغرب العربي المنتمي إلى العالم العربي والإسلامي والمتعاون مع الفضاء الإفريقي والمتوسطي والعالمي، نال استقلاله عبر سلسلة من التضحيات وقدم ملايين الشهداء خلال جهاده الطويل، وختم سلسلة بطولاته بمليون ونصف مليون شهيد أثناء ثورة التحرير الكبرى التي أصبحت مرجعا للأحرار في العالم.

من نحن ؟

من رحم كفاح الشعب الجزائري ومن عمق معاناته ونضالاته المريرة وتجربته في الديمقراطية والتعددية والإصلاحات ولد تكتل الجزائر الخضراء، حاملا لراية التغيير السلمي لاستكمال المشروع النوفمبري الداعي إلى إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، بالوسائل السلمية والديمقراطية، عبر إرادة الشعب الجزائري الحر والسيد.

تأسس تكتل الجزائر الخضراء وفق رؤية سياسية ناضجة ومنفتحة على جميع أبناء الجزائر وبناتها ممن يقتنعون بمبادئها الكبرى لتجسيد أهدافها ضمن هذا البرنامج الطموح:

مبادئنا

1. الإسلام دين الدولة
2. العروبة والأمازيغية هما صلب الهوية الوطنية في إطار المبادئ الإسلامية
3. بيان أول نوفمبر1954م هوالإطار المرجعي للدولة الجزائرية.
4. النظام الديمقراطي الجمهوري
5. الدستور وسيادة الشعب مع الاحترام الكامل لإرادته.
6. التداول السلمي على السلطة.
7. الحريات الفردية والجماعية
8. التعددية وحقوق الإنسان.ودولة القانون
9. السيادة الوطنية والوحدة الترابية
10. احترام العهود والمواثيق الدولية القائمة على أساس توازن المصالح.

أهدافنا

يعمل تكتل الجزائر الخضراء على تجسيد أهدافه، بمرحلية وتدرج لاستكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية وفق بيان 01 نوفمبر 1954م. وضمن إطار مكونات الشعب الجزائري ومقوماته من إسلام وعروبة وأمازيغية بأبعادها الوطنية. وذلك بالتعاون مع جميع المخلصين تفاعلا وتفتحا على الفضاء المغاربي والعربي والإسلامي والدولي.

وتتلخص أهداف تكتل الجزائر الخضراء في القضايا الكبرى التالية:

1. تعزيز أركان الوحدة الوطنية وحمايتها.
2. تعزيز أركان دولة الحق والقانون
3. الإصلاح الدستوري
4. حماية مكونات الهوية الوطنية واعتمادها في ترقية المجتمع وتطويره.
5. استكمال مسار المصالحة الوطنية ووضع الآليات لتجسيدها
6. ترسيخ المواطنة، وإشاعة الحريات الفردية والجماعية وترقية حقوق الإنسان.
7. تحرير المنافسة السياسية وحماية إرادة الشعب والمساهمة في التنمية الوطنية.
8. تعزيز إصلاح المنظومة التشريعية والقانونية
9. تحرير المنافسة السياسية وحماية إرادة الشعب والمساهمة في التنمية الوطنية ودعم جهود الانفتاح الإعلامي والسمعي البصري.
10. تعميق الإصلاحات في جميع الميادين.
11. تقوية مكانة الجزائر إقليميا ودوليا.
12. مكافحة الفساد وفق المعايير الدولية.
13. مكافحة الفقر والبطالة والتهميش مع أولوية الاهتمام بالشباب.
14. تحقيق التنمية المستدامة وكسب الرهانات الاقتصادية.
15. تشجيع القطاعين العام والخاص ضمن رؤية اقتصادية متكاملة.
16. رد الاعتبار للإطار الجزائري والكفاءات الوطنية
17. الدفاع عن كرامة المرأة وتمكينها من تبوأ مكانتها في المجتمع بما يحقق التماسك الأسري.
18. الاستثمار في الإنسان والاعتناء بالمواهب والكفاءات.

19. تطوير المنظومة التربوية وفق رؤية مستقبلية.
20. دعم التكافل الاجتماعي وإشاعة فعل الخير في المجتمع
21. التواصل مع جاليتنا في الخارج
22. تجسيد الإتحاد المغاربي والتكامل العربي الإسلامي والتعاون الإفريقي والدولي.
23. نصرة القضية الفلسطينية ماديا وسياسيا. والوقوف إلى جنب القضايا العادلة في العالم، ودعم حق الشعوب في الحرية والعدالة وتقرير المصير.
24. صياغة العلاقات الخارجية وفق مقاربة جديدة تأخذ في الحسبان توازن المصالح واحترام الخصوصيات وتحقيق التنمية وحماية البيئة.

ضمن هذه الرؤية الواسعة يطرح تكتل الجزائر الخضراء برنامجه الانتخابي الواعد بغية التأسيس لمرحلة جديدة تتجه نحو شرعية الشعب وجودة البرامج وفعالية الانجازات، والانتقال الواضح من الروح الحزبية الضيقة الى رحابة العمل المشترك الواسع بنية استكمال مسار الدولة الجزائرية، وخدمة الوطن والمواطن.

أولا: الجزائر اليوم

عناصر القوة:

1. موقع استراتيجي مغري وجذّاب.
2. مؤشرات خضراء على مستوى الاقتصاد الكلي.
3. ثروة نفطية و منجمية هائلة.
4. تنوع المناخ الجزائري.
5. ثروة بشرية شبابية و متوثبة.
6. مديونية خارجية ضعيفة.
7. بنى تحتية متوسطة (مواصلات، سدود...)
8. احتياطي صرف معتبر.
9. استقرار سياسي مقبول.
10. بيئة نظيفة وسوق واعدة.
11. شريط ساحلي خلاب وثروة بحرية معتبرة
12. قدرات سياحية هائلة.
13. مساحة فلاحية عذراء.

عناصر الضعف:

1. منظومة تشريعية وقانونية غير مستقرة.
2. معدل نمو ضعيف.
3. جيوب فقر متسعة.
4. قدرة شرائية متدهورة.
5. تمركز سكاني غير متوازن.
6. نسيج إنتاجي وطني متواضع.
7. منظومة استثمار هشة.
8. بيئة استثمارية معقدة.
9. مؤشرات تنموية ضعيفة(على مستوى الاقتصاد الجزئي).
10. فساد مالي منتشر.
11. نسبة بطالة مرتفعة.
12. أزمة سكن متزايدة.
13. تبعية غذائية مكلفة.

المعوقات الكابحة للتطور الاقتصادي والتنمية

1- غياب سياسة إقتصادية واضحة وطويلة المدى.
2- ضعف البنية التحتية.
3- عدم إستقرار المنظومة التشريعية والقانونية.
4- الفساد الإداري والمالي والسياسي.
5- غياب الشفافية وسوء التسيير.
6- تفشي البيروقراطية وتضخم السوق الموازية.
7- ضعف الخدمات وبيروقراطية الجهاز الإداري.
8- سوء تنظيم سوق العملة والبورصة وفوضى تداولها.
9- غياب المعطيات الإقتصادية والإحصائيات الدقيقة.

10- سيطرة الإستيراد على الإنتاج وغياب التنافسية.
11- تداخل بين الإستراتيجي والهامشي أمام إجراءات إمتيازية غير تنافسية.
12- غياب مخطط وطني للإستثمار يسترشد به المتعاملون لتنويع النشاطات الإقتصادية وتكاملها للإغراق والإشباع.

الأولويات الخمس (2012_2017):

إذا حققنا الأغلبية في البرلمان: سوف نركز على إنجاز خمس أولويات كبرى ندشن بها عهدا جديدا للجزائر الخضراء

1 . الأولوية السياسية: دستور جديد

سنعلن عن انتقال الجزائر إلى جمهورية جزائرية ثانية، بدستور جديد، لأننا نعتبر المجلس بمثابة مجلس تأسيسي يخول له صلاحياته أمر تعديل الدستور ويرسم بإرادة الشعب النظام البرلماني تمهيدا لإستكمال جهود المصالحة الوطنية بوضع شروط العفو الشامل إنهاء المراحل الانتقالية، وتكريس جهود إعادة التأسيس لدولة المؤسسات ومجتمع المعرفة في ظل دولة جزائرية ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية على أساس المواطنة الكاملة والمساواة أمام القانون بين جميع المواطنين وتجسير الثقة بينهم وبين مؤسسات الدولة ورجالها المخلصين.

2 . الأولوية الثقافية: الإنسان أوّلا

إن ثروة المجتمع لا ترتكز على ما يختزنه من موارد طبيعية و مادية فقط و إنما بما يملكه من موارد بشرية أيضا و أن العنصر البشري هو أساس النهضة و التطور المادي للمجتمع. لذلك فإن سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الناجحة هي التي تقوم على حسن استغلال و استثمار العنصر البشري في المجتمع. ومعرفة مدى أهمية و ضرورة استنبات الفعالية و الخصائص الايجابية من خلال منظومة التربية و التعليم بغية تحقيق التنمية الشاملة من خلال نوعية التعليم القائم على تفعيل كوامن الفرد و فتح المجال لإبراز قدراته و التعبير عن إمكانياته و إبداعاته بتجسيد مشروع التربية من اجل الفعالية،التي تؤسس لميلاد نخبة واعية تساهم في بناء دولة من الطراز الإبداعي، بتطبيق إستراتيجية وطنية تقوي القدرة على الإبداع الذاتي، وتحول نتائج العلوم والتكنولوجيا إلى قوة إنتاجية واقعية، وتطبق مخطط تقوية الوطن والمواطنة بالاعتماد على الأكفاء، والنهوض بالتعليم كأساس لمجتمع بشري أكثر استدامة.

فالتحديات الوطنية المتعلقة بفقدان الثقة والتحولات العالمية الضاغطة تستوجب تطوير النظم التعليمية تطويراً جذرياً يتواكب مع التحدي المعرفي والتقني المتسارع لثورة المعلومات وتحقيق التقدم المنشود،والمساهمة في بناء الإنسان واستعادة الثقة المفقودة وتثبيت قيمة الاعتزاز بالانتماء والتطلع إلى تعميم

استعمال اللغة العربية على مستوى كل المؤسسات السياسية والاقتصادية وترقية اللغة الامازيغية في سياقها الحضاري بما يقود نحو الانعتاق والتقدم. لذلك يعتبر تكتل الجزائر الخضراء التعليم وبناء الإنسان واستعادة الثقة من أولى أولويات الإصلاح الملحة.

3 . الأولوية الاجتماعية: مجتمع منتج

سنطور إستراتيجية النمو لتأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق وحاجيات السكان،وتساهم في دعم الاقتصاد الجزائري في ظل التنافسية العالمية وسوف نركز على أربع أولويات:

- الفلاحة والصناعات الغذائية.
- التكنولوجيات المتطورة والطاقات المتجددة والبديلة والصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والمعادن والصناعات الميكانيكية والرقمية.
- إقامة بنية تحتية متطورة وبيئة إستثمارية جذابة.
- صناعة دوائية وصيدلانية تتكامل مع خدمات طبية راقية.

4 . الأولوية الاقتصادية: اقتصاد نامي

سننشئ وزارة تتجمع فيها كل الصلاحيات ذات العلاقة بتطوير الاقتصاد والصناعة وترقية التنمية والمحافظة على البيئة تسمى وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة مهمتها النهوض بالإقتصاد بمقاربة جديدة كأولوية للحكومة على المديين القصير والبعيد، برسم إستراتيجية كفيلة بتثمين الموارد الاقتصادية المحلية و تحقيق التشغيل الكامل وبعث نسيج صناعي متين يتكامل فيه القطاعان العمومي والخاص كونها قطاعا وطنيا منتجا مع ضرورة بعث القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي. كما سنعمل على ضبط السياسة النقدية،ونزاوج بين المنظومة المصرفية والصيرفة الإسلامية، ونتجه بتدرج نحو إلغاء الفائدة على القروض الموجهة للشباب وإحلالها بنسب المشاركة، وسننشئ بنكا وطنيا تعاونيا للقروض الحسنة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على مدخرات الزكاة وصندوق مكافحة البطالة، ومعالجة جيوب الفقر لمساعدة جملة المشاريع ومرافقة الشباب المقاول أساسا لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، بإجراءات تسهيلية تضمنها الدولة، وسنحرر السوق النقدية على سلم الإصلاح البنكي وسينتج عن ذلك: مؤسسات المصرف الإسلامي، الصناديق الخيرية لتوظيف الأموال، بنك الزكاة الجزائري. وسنقدم على تعديل قانون النقد والقرض، ومراجعة سعر صرف الدينار الجزائري على أساس القدرة الشرائية على سلم الاحتياطي من النقد الأجنبي والذهب، وسنطلق قانون جديد للجباية التصاعدية لصالح المنتجين وإعادة توزيع نسب الضريبة بهدف تحقيق عدالة التوازن الجبائي.

5 . أولوية العلاقات الخارجية: دبلوماسية فاعلة

سنسعى في تجسيد الوحدة المغاربية وبناء مغرب الشعوب وفق مقاربة جديدة،تقوم على رؤية اقتصادية تتأسس بموجبها مناطق للتبادل الحر على الحدود مع الجوار المغاربي ونلغي التأشيرة بينها وننشأ ثلاث فضاءات تمكن أبناء الجزائر في الخارج أن يسهموا في نهضة بلادهم:

1. فضاء أول للشراكة العلمية.
2. وفضاء ثاني للتعاون والاستثمار الاقتصادي.
3. والثالث للتواصل الثقافي والسياحي.

واقتراح رؤية جديدة للشراكة الأجنبية مبنية على توطين التكنولوجيا والشراكة الإستراتيجية من خلال إعادة بعث التفاوض بشأن تعديل اتفاقيات الشراكة الحالية ومنها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

ولتحقيق هذه الاولويات الخمس الكبرى نقترح البرنامج والاجراءات التالية:

أهداف التنمية في برنامج تكتل الجزائر الخضراء

يعتمد تكتل الجزائر الخضراء في برنامجه الاقتصادي على نظرية خاصة تميزه عن جشع النظريات الليبرالية التي تستغل الإنسان وتعتدي على البيئة وتركز الثروة في أيادي قليلة من الخواص وكذلك عن التوجهات الاشتراكية المانعة للمبادرة والصادمة للفطرة، المذهبة للفاعلية والمؤثرة لمصالح فئات قليلة من الموظفين الكبار في المؤسسات. فالنظرية الاقتصادية لتكتل الجزائر الخضراء تقوم على أساس قيمي و توجه أخلاقي وأبعاد حضارية واهتمامات إنسانية تؤمن بالحرية الاقتصادية ضمن إطار اجتماعي تضامني يتحقق فيه التكامل والتعاضد والتناغم بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة من خلال تحقق معنى الاستخلاف في الأرض وتجسيد مفهوم الأمانة في التعامل مع الذات والغير والمحيط في كل مستوى من مستويات النشاط الاقتصادي.

محورالمورد البشري.. الإنسان ثم الإنسان ثم الإنسان

الإنسان هو محور كل تنمية وهو هدفها، فهو القيمة الاقتصادية الأولى؛ والأداة العلمية والمعرفية التي تتحقق بها خطة التنمية؛ كونه الرأسمال الذي تتقاطع عنده كل الخطوط الرئيسية في البرامج الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية..ولأجل هذا فإننا سنعمل على الإنتقال المتدرج بالإنسان الجزائري من الحماية الإجتماعية إلى التنمية البشرية بتغيير طرق تفكيره التقليدية، إذ لا معنى لتغيير لا يمس الإنسان مباشرة: «إن الله لا يغر ما بقوم حتى يغيرو ما أنفسهم».

فالتنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري هو عماد التنمية الأول وحجز الزاوية في التقدم والخروج من التخلف، لذلك سوف نستثمر في الموارد البشرية لإعادة بناء الثقة تمهيدا لإعادة تشكيل الطبقة الوسطى.

و باعتبار أن النظرية الاقتصادية للجزائر الخضراء تعتبر أن الإنسان هو محور التنمية والمستهدف منها فإنها تعمل على إشباع حاجات المواطنين وفق سلم الأولويات وهرم الاحتياجات الخاص بها والمبني على مراتب الضروريات والحاجيات والتحسينيات فهي تعمل بالتدرج والمرحلية على تحقيق ضروريات الحياة لكل فرد في المجتمع بدون استثناء لحفظ دينه ونفسه وعقله ونسله وماله من خلال توفير الحد الأدنى من المأكل والمشرب والملبس والسكن والعلاج والمواصلات والتعليم والأمن والتثقيف الديني والمدني والحرية والكرامة ثم التوسع إلى الحاجيات بما يجعل الحياة أريح و يرفع الحرج عن الناس بشكل دائم وفي مختلف المجالات، ثم الانتقال إلى التحسينيات بما يجعل الحياة ذات بهجة ومنظر حسن ويجعل المجتمع الجزائري متميزا بالأناقة الحضارية في الحياة الفردية والجماعية، الخاصة والعامة والمادية والمعنوية بين المجتمعات الأخرى بما يجعله مجتمعا مرغوبا في الاندماج فيه والتقرب منه.

محور تصحيح مسار التنمية: التنمية تستنبت و لا تستورد

التنمية لا تستورد وإنما تستنبت،ويحتل فيها البعد الحضاري والموروث الثقافي والبنية الاجتماعية مرتبة الصدارة، قبل التشريعات والقوانين، فالتخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار، وإنما يرجع إلى عوامل أخرى مهمة تتلخص في جملة من العوائق الهيكلية والمؤسسية المحلية وعوامل خارجية تتعلق بنمط العلاقات الدولية التي تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة.فهناك جوانب غير اقتصادية وغير مادية مهمة جدا في عملية التنمية، وفي مقدمتها الثقافة والإعتزاز بالإنتماء المدعم للعلاقات الاجتماعية المرتبطة بعدالة التوزيع في الجانب الإجتماعي، المرتبط بالحريات وديمقراطية نظام الحكم في الجانب السياسي، والعلاقات بين الحاكم والمحكوم ثم بين أفراد الشعب أنفسهم في الجانب الثقافي ومنظومة القيم والمبادئ السائدة في المجتمع.

محور الإصلاح الدستوري: دستور تعددي ونظام برلماني

لا يتسنى تحقيق أي إصلاح سياسي حقيقي بغير تعديل جوهري للدستور، باعتباره النص الأسمى، الذي يبسط روحه على القوانين، و يهيمن على نظام المجتمع وطبيعة الحكم ويرسم السياسات الكبرى ويحدد الصلاحيات ويكرس المفاهيم الأساسية لدولة الحق والقانون.

ومن منطلق أن الشعب هو صاحب السيادة والسلطة التأسيسية.. يجب أن تحقق الإصلاحات الدستورية المرتقبة طموحاته من خلال:

1. التأكيد على هوية الشعب الجزائري وثوابته وقيمه العليا وتثبيت الأركان الأساسية للدولة وتعزيز مبادئ الشعب الجزئري، والمحافظة على ثوابت الهوية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية).

2. تثبيت العناصر الصماء المحددة بالمادة 178 في الدستور الحالي وهي:
   - الطابع الجمهوري للدولة،
   - النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية،
   - الإسلام باعتباره دين الدولة،
   - العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية،
   - الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن،
   - سلامة التراب الوطني ووحدته،
   - العلم الوطني والنشيد الوطني باعتبارهما من رموز الثورة والجمهورية.
3. والدعوة الصريحة إلى إقرار النظام البرلماني بخصوصيات جزائرية.
4. تعزيز مبدأ تمدين نظام الحكم (دولة الحق والقانون).
5. الفصل الواضح والعملي بين السلطات.
6. تحديد العهدات الرئاسية بعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة.
7. تنبثق الحكومة عن الأغلبية البرلمانية وتطبق برنامجها.

أولا: النظام السياسي

8. معالجة الاختلالات المتعلقة بطبيعة النظام السياسي الجزائري.. بما يتيح تجسيد مبدأ التوازن بين السلطات.
9. توسيع صلاحيات الوزير الأول، بما يمكنه من تطبيق برنامج حكومته.
10. مساءلة الوزير الأول والوزراء أمام البرلمان.
11. إقرار نظام برلماني بغرفة واحدة.
12. توسيع صلاحيات اللجان البرلمانية في التحقيق.

ثانيا: الحقوق والحريات

توفير كل الضمانات الدستورية والسياسية والقانونية والميدانية التي تحقق نزاهة الانتخابات.. و تنهي حالة عزوف الناخب الجزائري عنهابواسطة:

13. الانتخابات الشعبية والاستفتاءات هما الطريق الوحيد لاشراك الشعب في صناعة القرار وانتخاب حكامه وعزلهم.
14. التداول السلمي على السلطة يتم شعبيا وديمقراطيا عن طريق صناديق الاقتراع.

15. إسناد مهمة الإشراف والرقابة على مختلف مراحل العملية الانتخابية لجهاز القضاء أو لجنة وطنية حيادية متخصصة،و التنصيص على إعتبار التزوير الإنتخابي جريمة سياسية لا تسقط بالتقادم.
16. دعم الرقابة القضائية، بتوفير كل أنواع من الرقابة الشعبية بشفافية.

ثالثا: الرقابة الدستورية

17. توسيع عملية الإخطار إلى نواب المجلس الشعبي الوطني، والوزير الأول.
18. انتخاب رئيس المجلس من قبل النواب أنفسهم.
19. السماح للأفراد بالإخطار عن طريق دعوى الدفع بعدم الدستورية أمام القضاء.
20. إنشاء مجلس أعلى للقضاء.

رابعا: استقلالية القضاء

21. إستقلالية القضاء (سلطة قضائية مستقلة).
22. صلاحية تقدير ميزانية القضاء من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء.
23. إنشاء محكمة دستورية.
24. فصل أجهزة السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.
25. إسناد المسؤولية في القضاء والترقية والعزل للمجلس الأعلى للقضاء عن طريق الانتخاب من قبل القضاة أنفسهم.

محور المنظومة التشريعية: برلمان سيد وتمثيلي

يكمن دور السلطة التشريعية في السهر على وضع منظومة تشريعية تكون إطارا ومرجعا لبناء دولة الحق والقانون.. بما يخدم مصالح الأمة ويحفظ وحدة الوطن وسيادة الدولة، ويحمي جميع الموطنين ويحفظ المقاصد والكليات والحقوق ويدفع عن أفراد الأمة الأخطار والانحرافات.. ولا يتسنى ذلك إلاّ بصدورها عن ممثلي الشعب المنتخبين بنزاهة، وضمان اتساقها مع هوية الأمة وثوابتها، وعدم مناقضاتها لعناصر هويتها، بما يحقق انسجام التشريعات والقوانين مع دين الأمة، وتطلعها إلى الاستقرار والحرية والكرامة وحقها في تنمية شاملة و إيجابية.

26. تبني قواعد الديمقراطية التشريعية، حيث تعلو إرادة الأمة على غيرها، مع نبذ أي توجه قد يصادر هذا الحق المكفول لها دستوريا.

27. سيادة القانون في إطار الحق والعدل والمواطنة والمساواة أمام القانون.
28. الحرص على إنتخاب سلطة تشريعية مستقلة، تشرع لمصلحة الشعب خارج أية وصاية، و تجسد مبدأ السيادة للشعب، حيث الأمة هي صاحبة الولاية تمارسها بواسطة من تختارهم. وتملك حق إبعادهم عن طريق الإقتراع الحر والشفاف
29. استلهام التشريع من مقومات الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة الإسلام والعروبة والأمازيغية، بروح متفتحة على مقتضيات العصر ومستفيدة من تجارب الآخرين.
30. التشريع لنظام إداري متطور، ينبثق منه جهاز إداري متمسك بالأصالة ومتفتح على العصر يخدم مصالح الشعب والوطن.
31. تشريع قانون إداري، يقابله قضاء إداري.. يجسد الإدارة الرشيدة لمصالح الدولة وكرامة المواطن وأمنه ويصون حرياته ويحفظ حقوقه.
32. إزالة التناقضات التي تطبع النصوص الراهنة، التي هي نتاج سنوات المأساة الوطنية وثمرة المراحل الانتقالية.
33. ضمان الحريات العامة والفردية للجميع، دون تمييز أو استثناء أو تفاضل.
34. ردع كل ما يهين حقوق الإنسان أو يهدر كرامة المواطن من ظلم أو تعسف أوجور.
35. محاربة كل أشكال الفساد والرشوة واختلاس المال العام، والجريمة المنظمة والإخلال بالنظام العام وبالمشاعر العامة للأمة بتفعيل القوانين الحالية، أو اقتراح قوانين جديدة تقاوم الثراء الفاحش وتعاقب على الكسب غير الشرعي.
36. تجسيد مبدأ " لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير أمني إلا بنص قانوني".. و" كل شخص بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي عادل صادر عمن قضاء مستقل".
37. صياغة تشريع يحمي الطبقات الفقيرة والهشة وذوي الاحتياجات الخاصة.. يترافق مع نظام جبائي عادل. تتحقق به العدالة الإجتماعية وتحفظ به الحقوق الفردية والجماعية.

محور الإدارة العمومية: إدارة حديثة وخدمة عمومية احترافية

مازالت الإدارة الجزائرية تسير شؤونها بالبيروقراطية المراكمة للمشكلات التي تزيد في معاناة المجتمع وتتعامل مع المواطن باستعلاء يفقدها ثقة كل من تقرب منها، وقد أحدث فجوة بين المواطن والدولة وزعزع ثقة الشعب في حكامه لذلك تحتاج الإدارة اليوم إلى إصلاح شامل يستهدف:

38. ترقية أعوان الدولة والكادر الإداري، والاستفادة من التجارب العالمية الجديدة في شؤون الإدارة والتسيير والعصرنة، بما في ذلك الإدارة الالكترونية.
39. تعديل قانون البلدية والولاية بما يحقق توازن الصلاحيات بين المنتخب والإداري ويوفر تعاونا وانسجاما يساعدان على تحقيق التنمية المحلية.

40. تطهير الهياكل الإدارية وتطويرها بما يتلاءم والمتغيرات الوطنية والدولية.
41. فتح المجال للإطار الجزائري الشاب للإستفادة من الكفاءات وتشبيب الإدارة، وتشجيع الإنفتاح على أساليب التسيير الحديثة ورعاية الإطارات وحمايته من الضغط السلطوي والإبتزاز الحزبي.
42. أبعاد الإدارة عن التقلبات السياسية وتحصين أعوانها باللوائح والنظم الشفافة.
43. محاربة الرشوة والمحسوبية والالتزام بمفهوم الخدمة العمومية.

تعديل القانون الأساسي للموظفين على اختلاف مراتبهم بما يحفظ الكرامة ويحقق العصرنة والتسيير المتحضر لمصالح المواطنين.

محور العدالة: العدل أساس الملك

العدالة في خدمة المواطن، والمجتمع في خدمة التنمية، هذا هو الهدف الذي يسعى تكتل الجزائر الخضراء إلى تجسيده، ولن يتحقق ذلك إلاّ بإقرار دولة القانون القائمة على قاعدة: «العدل أساس الملك» باستقلال القضاء إستقلالا تاما عن السلطة التشريعية والتنفيذية وتطهير هذا الجهاز من كل ما يشين هيبته وإبعاد رجاله عن كل صراع أو شبهة ما شأنها أن تستنزف مصداقيته أو تشوه سمعته، وذلك بما يلي:

44. إستكمال جهود إصلاح العدالة وتطوير القضاء ورسكلة السلك القضائي.
45. تكييف المنظومة القانونية، لتتماشى والواقع الجديد، وبما يتوافق بين المصالح الوطنية والالتزامات الدولية، ومن ذلك تعديل وتكييف (قانون الإجراءات المدنية والإدارية، القانون المدني، القانون التجاري، قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية..).
46. ترقية العنصر البشري من حيث الاختيار والتكوين والمهارة المهنية خاصة في المجالات التي مازال القضاء الجزائري لم يتحكم فيها بصورة دقيقة مما تتطلب مسايرة التطور التكنولوجي والمعلوماتي.
47. إعادة النظر في النصوص المتعلقة بالجرائم الاقتصادية.
48. تفعيل الآليات الردعية المنصوص عليها في القوانين، كالقانون المتعلق بقمع الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.
49. البحث عن نمط تسيير جديد، قليل الكلفة، سريع الفصل في النزاعات محل التقاضي.
50. تقنين عقوبات صارمة ضد الأشخاص والهيئات التي تعرقل تنفيذ أحكام القضاء.
51. تبسيط إجراءات التقاضي و تقريب إدارة القضاء من المواطن و توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لهم، و تحسين ظروف دفاع المتقاضين، و تحصين المحامين والقضاء وتمكينهم من أدوات قانونية تيسر لهم مهامهم.
52. توفير الإطار الضروري للتنفيذ الفعلي لأحكام العدالة. – مواصلة جهود وإصلاح السجون- بما يجعلها أداة تأهيل للسجين، لإعادة إدماجه في المجتمع

وتوفير ظروف إقلاعه عن الانحراف.

53. الذهاب بالمصالحة الوطنية إلى منتهاها بما في ذلك إقرار تراتيب العفو الشامل، حيث لا يبقى مظلوم دون أن تقضى له مظلمته والقضاة، والتكفل بكل ضحايا المأساة الوطنية.

محور الرؤية والمقاربة الاقتصادية: معالجة الاختلالات

يعالج هذا المحور الإختلالات الإقتصادية المتسببة في ضعف التنمية والشراكة بسبب البيئة غير الملائمة والمحيط الإستثماري الثقيل في كل مستوياته التشريعية، والمصرفية، والإدارية التي ساهمت في تفاقم المشكلات الإجتماعية وتسببت في تباطؤ وتيرة التنمية وعقدت معيشة المواطن ولم تستطع مختلف السياسات الإقتصادية التحرر من الاقتصاد الريعي القائم على ريوع المحروقات مما جعل الدورة الإقتصادية رهينة التوترات الإجتماعية، ولاسيما ما تعلق منها بالانعكاسات على مستوى المعيشة، وما تعلق بالقدرة الشرائية والسكن والشغل والبطالة والعزوبة والعنوسة والهجرة، وسائر طموحات الشباب وتطلعاتهم إلى غد أفضل.

يتبنى تكتل الجزائر الخضراء مبدأ إقتصاد السوق، القائم على الملكية الفردية وتحرير المبادرة وحماية الطبقات الهشة، بهامش إنساني، ويسعى إلى تنظيم حركية السوق في إطار خصوصيات إجتماعية جزائرية، بما يحقق الزيادة في رفاهية الشعب، والحد من البطالة وتضييق دوائر الفقر، والتوزيع العادل للثروة، والرفع من معدلات الدخل والإدخار لإعادة بناء الطبقة الوسطى.

54. يعتمد تكتل الجزائر الخضراء لتجسيد نظريته في التنمية الاقتصادية على مفهوم خاص لحركة الأموال والمنافع المختلفة من خلال توضيح الطرق القانونية لكسبها بكل شفافية ولكل الناس، وحفظها من التلف والنهب وتحويلها بدون عوض، وثباتها وحرية التصرف فيها من قبل مالكها، والعدل في كسبها وإنفاقها، وضمان رواجها وتداولها على أوسع نطاق بين الناس.

55. وفي هذا الإطار يعتبر تكتل الجزائر الخضراء الملكية والكسب وتداول الثروة حقوقا مشروعة مكفولة ومحمية ومصونة إذا تم تحصيلها بطرق شرعية وقانونية في إطار الشفافية والوضوح وبعيدا عن الاستغلال الربوي والاحتكار والفساد والمتاجرة بالسلع الضارة أو السرقة والغصب والاختلاس والقمار ومع ما يضمن الاستعمال الرشيد للثروة وعدم تعطيلها ومنح الحقوق المترتبة عليها لصالح الدولة و المجتمع.

56. يعمل على تقليص التبعية للمحروقات بتوسيع القاعدة الإقتصادية وتنويع مصادر الدخل، من خلال دعم الاستثمار الخاص بالتركيز على إنشاء وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، وعلى الخصوص في الفلاحة والصناعة الغذائية والخدمات.

57. يدافع التكتل عن القطاع العام الإستراتيجي ويعمل على حمايته، بما يضمن للدولة حقها في المحافظة على التوازن الإجتماعي وحماية الطبقة الهشة، وضمان مستقبل الأجيال في الثروة وحقوقهم في الرفاه، وسيادة القرار الإقتصادي الوطني.

58. يضمن، بالتوازي مع ذلك، تكاملا وإنسجاما للقطاع العام مع القطاع الخاص كونهما قطاعا وطنيا منتجا للثروة ومساهما في امتصاص

البطالة وتقليص فاتورة الإستيراد وتضييق دوائر الفقر.

59. يعتبر التكتل المواطن رأسماله الكبير، وهو مورد للدولة وليس عبئا عليها، إذا كسبت الدولة ثقته ووجهته السياسات الوطنية الوجهة الصحيحة ليكون مواطنا منتجا، فوضعت له الدولة سياسات إقتصادية شفافة وحررت مبادراته ليكون أحد أهم أركان التنمية الإجتماعية.

60. الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن جمع الضرائب، ولكن مسؤوليتها تتجاوز سلطة وضع نظام ضريبي عادل وشفاف، إلى واجب كسب ثقة المواطنين في دولتهم عن طريق الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن مقابل ما يدفعه المواطن للحكومة من ضرائب تضامنية تكون موردا لتحسين الخدمات ورفع الجودة وخدمة الإستثمار، لذلك يقترح التكتل توحيد أنواع الضرائب والجبايات، أو إعتماد مبدأ الضرائب التصاعدية والجباية النسبية ليكونا قوة دافعة للإستثمار والإنتاج المرتبط بمنظومة قوانين شفافة ومستقرة.

61. يرى التكتل أن إصلاح القطاع المالي والمصرفي أولوية وفق معايير دولية تضمن لكل مواطن الحق في التعامل الشفاف مع المؤسسات البنكية العمومية والخاصة، كشريك في التنمية وليس كزبون، كون المؤسسات المصرفية مساهمة أساسية في رأس المال الذي هو وسيلة لخدمة الإقتصاد والتجارة والتنمية المستدامة.

62. يعتقد التكتل أن الشفافية هي أهم الوسائل التشريعية والطرق الإجرائية للقضاء على الفساد والمحسوبية والمحاباة. ومكافحة الجريمة المنظمة ومعالجة السوق الموازية، وتمكن الرأي العام من حقه في معرفة حقائق بلده.

63. لا يعترف التكتل بالإمتيازات الممنوحة لأي مواطن إلاّ على أساس القانون العادل الذي يجعل المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات أو على أساس إستثمارات ثقيلة تدخل في القطاعات الإستراتيجية التي تحددها الدولة لاسيما في الجنوب الكبير وفي الولايات الداخلية باعتماد مبدأ موحد للجميع.

64. يعمل التكتل على ردم الهوة بين أبناء الشعب الواحد بإعادة توزيع الدخل ومراجعة النظام الضريبي وتوحيد الجباية والإقتطاعات، وإعادة النظر في السياسة الضريبية الحالية وفي شبكة الأجور الوطنية.

65. يعتبر التكتل أن آفة هياكل الدولة هي الإدارة الموازية، والقرارات الموازية، لذلك يعمل على وحدة القرار، ويفرض سيادة الشفافية في التوزيع والتسيير والصفقات العمومية ويحمل المسؤولية للبيروقراطيين والمسيرين للشأن العام.

66. يعمل التكتل على تفعيل هيئآت الرقابة والتفتيش، على كل المستويات، لحماية المال العام وترشيده، و إشراك الحركة الجمعوية في هذا المسعى الوطني النبيل.

67. يعمل تكتل الجزائر الخضراء على تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية، تلبية لرغبات شرائح واسعة من مطالب الشعب الجزائري وطموحاته في المعاملات المصرفية النظيفة.

68. يسهر التكتل على إلتزام المستثمرين العموميين والخواص، وكذا الإستثمار الأجنبي المباشر بكل مسؤولياته الإجتماعية من عمالة ونقل الأموال

بشفافية وتحويل الأرباح ونقل تكنولوجيات، وحماية البيئة وغيرها من الآثار المباشرة وغير المباشرة.

69. يعمل التكتل من أجل تخفيف الأعباء الجبائية وشبه الجبائية على ذوي الدخل المتوسط، ويقترح تشريعات تخص ذوي الدخل المحدود، ويشجع المشاريع المصغرة لحماية الأسرة و رعاية الطفولة و الشيخوخة في بيئآت متضامنة ضمن نسيج إقتصادي أسري.

70. يعمل على تقليص الإختلالات الجهوية في مجال التنمية، وتحقيق التوزيع العادل للثروات وتطوير الصناديق الخاصة وتفعيل صندوق الجنوب وصندوق الهضاب العليا، مع إعطاء أهمية خاصة للولايات الحدودية.

71. يعتني العناية الشاملة بالبيئة ونظافة المحيط والتوجه أكثر نحو الصناعات التحويلية والتحكم الأمثل في التكنولوجيات العصرية الضامنة لصناعات نظيفة، والتركيز أكثر على برامج التنمية المستدامة وإلزامية مرور ملفات الاستثمار الصناعي على هيئة المحافظة على البيئة و تهيئة الإقليم.

72. يهتم بعالم الريف، لبعث التنمية الريفية وتشجيع تعمير الأرياف الجزائرية من خلال توفير المرافق الضرورية للعيش الكريم وعلى رأسها شبكة الطرقات والمياه والكهرباء والغاز والسكن والمدرسة والخدمة الإجتماعية، وتحقيق هدف ريف أخضر حيوي وفعال.

73. يقحم في الدورة الإقتصادية جميع المشاريع التنموية التي لها علاقة بالأمن الغذائي، بما فيها تربية المواشي والدواجن والنحل وحماية الثروة الحيوانية وتنميتها وتكاثرها وربطها بالدورة الصناعية،بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الوجبة الغذائية للفرد.

74. يقترح التكتل إنشاء صندوق وطني خاص بالشباب (صندوق الأجيال) واستحداث "منحة عاطل" عن العمل وتخصيص جزء من أموال الخوصصة والزكاة لامتصاص البطالة وتحريك التشغيل والاستثمار ومكافحة الفقر والتهميش.

75. يحشد التكتل جميع الطاقات الإستثمارية المتوفرة ليزرع في الشباب روح التقاول وقيمة العمل ويجعلهما قيمة حضارية ومصدر رزق كريم وتحرر وكرامة إنسانية.

76. يسهر التكتل على ربط الجامعة ومراكز البحث العلمي ومؤسسات التكوين بالنسيج الاقتصادي والزراعي والتنموي المحلي والوطني وبحركية اقتصاد السوق. لاسيما في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية والدوائية والصيدلانية.

77. يعمل التكتل على إحداث تشريع منحة البطالة لطالبي الشغل من ذوي المؤهلات، كما يحرص على ضمان التكوين المتخصص في مختلف المهن لغير المؤهلين. بما يستجيب لمتطلبات سوق العمل.

78. يدفع التكتل بكل مجهوداته من أجل فتح قروض ميسرة وقروض حسنة، دون فوائد، لأصحاب المشاريع من الشباب وصغار الفلاحين والأسر المنتجة والعائلات المتضررة من المأساة الوطنية وخريجي معاهد التكوين المهني.

79. يعمل التكتل على سن نظام التأمين التعاوني الذي يعبر عن تضامن فئآت المجتمع المختلفة مع العاطلين عن العمل والذين فاتهم سن الزواج وجملة المشاريع الواعدة، ولاسيما صغار الفلاحين والتجار وصيادي الأسماك وتجار الشنطة ومن في حكمهم.

ومن أجل تجسيد هذه المقاربة الإقتصادية نجند الإجراءات الموالية.

محور البنى التحتية: الطريق إلى التنمية بتنمية الطريق

80. إعطاء الاهمية القصوى لتأهيل البنية التحتية المتناسبة مع اقتصاد طموح وتنمية مستدامة بوضع اكبر ميزانية من ريوع المحروقات لعصرنة البنى التحتية الكفيلة بجذب استثمارات ثقيلة وشراكة جادة.
81. وضع إستراتيجية واضحة و مدققة لعملية التأهيل للمناصب العليا و في المجالات التخصصية (تعيين المسيرين باعتماد المقاييس الدولية).
82. تحديث وعصرنة الهياكل وفق المتطلبات الحديثة في مجالي التخطيط والتسيير.
83. تطوير منظومة التأهيل وبرامج التكوين، استجابة للحاجيات الحقيقية للإقلاع الإقتصادي.
84. إعادة بعث دور الجمعيات المهنية وعلى رأسها الجمعية الوطنية للطرق.
85. تجديد فلسفة تسيير الشركات ومكاتب الدراسات و المخابر الوطنية منها والجهوية.
86. تمكين هيئات الإنجاز من اكتساب أدوات المنافسة خصوصا آليات التسيير الحديثة وحوافز الأجور و العلاوات المتماشية مع الجهد المبذول، ومعطيات السوق الحقيقية.
87. وضع الآليات الفعالة و الناجعة لتطبيق خطة الصيانة الدورية للمنشآت.
88. إعطاء الأولوية لعملية التكوين على أحدث طرق الصيانة المعتمدة دوليا.
89. دعم حظائر العتاد بأحدث الوسائل و التجهيزات.
90. تشجيع الاستثمار الخاص، بحيث تعطى فيه الأولوية لإطارات المتخصصة، لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات جودة متدرجة في التصنيف.
91. العمل على إعادة هيكلة هيئات المتابعة و الإشراف بما يوافق حجم الاحتياجات الحقيقية.
92. خلق هياكل التخطيط و المتابعة، اعتمادا على الإطارات الوطنية التي اكتسبت خبرة ميدانية كافية، بالاحتكاك مع الخبرات الأجنبية،تتولى وضع بنك للمعلومات حول ما تم إنجازه، يكون بمثابة خزان لتجربة المشاريع المستقبلية، (العوائق المسجلة، المواد المستعملة، التقنيات) ويضع جدولا وطنيا للكفاءات والخبرات المساهمة في الإنجاز على مختلف المستويات.
93. إعادة النظر في دور الوكالة الوطنية للطرق السريعة بدمج الوكالة المكلفة بالاستغلال تحت لوائها لتصبح وكالة واحدة وإعطائها الصبغة التجارية الحقيقية،بتوسيع مهامها إلى مجالات الدراسات، والهندسة، ومراقبة النوعية.
94. دعم الهياكل المركزية القيادية بالكفاءات الميدانية لتفادي تكرار التجارب السابقة.

95. إعادة بعث المعهد الوطني لتحسين أداء الإطارات.
96. إنشاء معاهد و مؤسسات عليا للتكوين على غرار المعهد العالي لتسيير المشاريع الكبرى، المخبر الوطني للمشاريع الكبرى،...
97. التدقيق الصارم في إعداد دفتر الأعباء للمشاريع الكبرى لضمان التكوين ونقل التكنولوجيا للشركات الأجنبية،وفق المتطلبات الحقيقية،مع الصرامة في اختيار العناصر المعنية بالتكوين.

محور الطاقة و المناجم: فرصة الإقلاع..خدمة للبنية التحتية

98. تقييم مسار الطاقة والمناجم منذ التأميم ووضع منظومة قانونية مستقرة، تضبط هذا المورد الإستراتيجي وتثمن استغلال الموارد الطاقوية الناضبة.
99. الانفتاح المدروس على المزيد من الشركاء الأجانب، للإستفادة من الإمتيازات التنافسية التي تمنحها الشركات العالمية وحساب الآثار المترتبة عن أي سياسة غير متحكم فيها.
100. مراجعة الأثر البيئي للصناعة النفطية والغازية، بتخفيض إصدار الغازات الدفيئة.
101. ترشيد استهلاك الطاقة والاقتصاد في سياسة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي، حفاظا على الاحتياطي المتاح.
102. تخفيض استهلاك المحروقات السائلة، لحساب الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي.
103. اجتناب أية سياسة تستهدف الاستنزاف السريع للاحتياطي النفط.
104. تنمية احتياطي المحروقات وتحسين شروط وظروف استغلال المكامن.. بتكثيف جهود البحث والاستكشاف والاسترجاع وإعادة التقييم بإدخال التكنولوجيات الحديثة. وتطوير الطاقات المتجددة، والطاقة الشمسية في الإنارة العمومية الريفية والصحراوية.
105. زيادة طاقة مصافي تكرير النفط.. في إطار إدماج آليات التكرير مع متطلبات السوق الدولية من حيث النوعية، وكذا المعايير الأوربية الجديدة.
106. وضع برنامج لتطوير الصناعة البتر/وكيماوية.. بالإرتكاز على الشراكة الدولية، على قاعدة تبادل التجربة التي تشكل الوسيلة الوحيدة لتجنيد الأموال والدعم التكنولوجي.
107. دراسة جدوى استغلال اليورانيوم والفحم.
108. إعادة النظر في سياسة إغراق السوق الوطنية بالسيارات، التي تزيد الاستهلاك المحلي من الوقود، وترفع مستوى التلوث.
109. تثمين الموارد البترولية، في الصناعات التحويلية لتلبية الطلب الوطني، وتقليص استيراد منتجاتها.

محور النمو الاقتصادي: من اجل استراتيجية تنموية

110. تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة.
111. الاستثمار في الاقتصاد المعرفي باعتباره وسيلة الاندماج المثلى في دورة الاقتصاد العالمي، وتعزيز الاقتصاد المنتج باستخدام التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال عن طريق زيادة حجم تدفق الانترنت وتقليص تكاليف استخدامه.
112. الاهتمام بالمعلومات الاقتصادية الكلية والظرفية والإحصائيات وتطوير قواعد المعطيات عن طريق اللجوء إلى الاستقصاءات و الإحصاءات الدورية بما يضمن مصداقية المعلومات وانتظامها وتحيينها دوريا لتمكين المؤسسات من اتخاذ القرارات السليمة في ضوئها.
113. الاستثمار في المورد البشري بتطوير برامج التعليم و التكوين و التدريب والتحكم، و تطويع البرامج لاحتياجات المتعاملين الاقتصاديين بإدماجهم في تحضيرها، و العمل أيضا على ربط الصلة بين قطاعي الأعمال و التكوين بواسطة تخفيفات جبائية مشجعة و تنظيمية مرنة.
114. إيلاء الاهتمام الكامل لتطوير مناطق الجنوب و الهضاب العليا، بتحويل صندوقيهما إلى محافظات، تحدد برامجها بواسطة مجالس متخصصة تشرك في عملها الخبراء والمنتخبين المحليين وفق مخططات تنمية محلية متعددة السنوات، وحصر دور الإدارة في المساعدة على التنفيذ.
115. تعزيز الاستشارة وتوسيع دائرة اتخاذ القرار، بتكوين الأطر الملائمة للحوار بين المهنيين، الشركاء الاجتماعيين والإقتصاديين، الأكاديميين، وإطارات القطاع في صورة مجالس عليا أو منتديات حوار أو تشاور، تخص جميع القطاعات.
116. تقليص عدد الهيئات المعنية باتخاذ القرار، ضبطا للنفقات من جهة، و درءا للتضارب أو التناقض من جهة أخرى وإختزالا للوقت والجهد.
117. تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري المصنف عالميا في رتب متدنية، بالقضاء على المعوقات الكبرى، (شح المعلومات،وعدم دقة الإحصائيات، غياب الشفافية، صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل، تعقيدات البيروقراطية، الضغط الضريبي، ضعف الهياكل القاعدية، عدم مرونة التشريعات، شيوع الرشوة، تفشي الفساد..)
118. إزاحة القيود التي تكبل نشاط القطاع الخاص، واجتناب التمييز بينه و بين القطاع العام على مستوى التمويل والتسهيلات الإدارية و إرساء تقاليد جديرة للصفقات والعقود تكون الشفافية قاعدتها الأولى، كون الشفافية مؤشرا على سلامة الأوضاع الاقتصادية بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب، وهي من أكبر الضمانات لجلب الاستثمار الاجنبي.
119. إقامة مدن جديدة تنشأ حولها أنشطة اقتصادية وخدمية تفك العزلة وتساهم في حل مشكلة الإكتضاض في المدن القديمة، تجميع الطاقات و ضمان تكاملها، و الاستفادة منها إلى أقصى حد (مدن إعلامية، جامعية، أقطاب تكنولوجية،.....).
120. الاهتمام بمشاتل المؤسسات، التي تنشأ على مستوى الجامعات و مراكز التكوين، و إنشاء هيئات المرافقة بما يضمن خروج الطلبة إلى الحياة العملية بمشاريع ناضجة (طالب حامل مشروع).

121. إدماج الأنشطة الموازية بأساليب قانونية واضحة وعادلة، ضمن دائرة القطاع الرسمي، باستحداث فضاءات ملائمة لممارسة هذه الأنشطة، وتخليصها ما أمكن من القيود الإدارية، والأعباء الضريبية بما يعطي سوق العمل زخما أكبر.

122. تشجيع القطاعات الخدمية كالتأمين والسياحة، والمشافي والمستشفيات والمدارس الحرة وكل ما يقدم خدمة مضافة للمواطن باعتبارها قطاعات مستوعبة لليد العاملة بالأساس.

123. تقليص الآجال بين زمن إصدار القوانين، وما يتصل بها من مراسيم تنفيذية، و توحيد طريقة تطبيقها، تفاديا للتضارب و الإجحاف، وغلق لأبواب الرشوة والمحسوبية والفساد الإداري..

124. تفعيل دور المنظومة المصرفية للمساهمة الفعلية في تسريع دوران عجلة التنمية والاستثمار و وضع هدف تحقيق نسبة نمو تقدر ب 8 بالمائة ما بين سنوات 2012-2017.

محور السياسة المالية: الترشيد و والشفافية

125. مراجعة وظيفة صندوق ضبط الموارد.. بتحويله إلى:

- صندوق استثمار عمومي.
- صندوق سيادي يعمل على مستوى الأسواق المالية العالمية.

126. تبسيط النظام الضريبي، والذهاب المتدرج إلى مفهوم الضريبة التصاعدية بقليص شرائح السلم الضريبي على الدخل (الأجور والأرباح) والاعتدال في مستوى الاقتطاع الضريبي تكريسا لمبدأ العدالة وتقليص عدد الضرائب البيئية، بمراجعة أساس فرضها بتبسيطها أو توحيدها، سعيا في زيادة مردوديتها، و تخصيص عائداتها في تحقيق أهدافها الفعلية.

127. القضاء على التهرب الضريبي، بتبني عدة أشكال – حسب الحالة- لعفو ضريبي مشروط يرتكز على تنازل الدولة عن العقوبات المرتبة عن التأخير والغرامات الجزافية، والاعفاء للبعض والمسح المشروط وجدولة الدين الضريبي، ضمن آجال معقولة وتقديم تحفيزات لصالح دافعي الضرائب الملتزمين.

128. زيادة مردودية الجباية العادية بتوسيع وتنويع النشاط الاقتصادي المدر للدخل خارج المحروقات محاربة التهرب الضريبي (باستكشاف واستئصال أسبابه العميقة) تخفيض أعباء الجباية ذاتها، بتبسيط آلياتها وإعادة النظر في الضريبة الجزافية، كونها أصبحت وسيلة للمساومات والرشوة والفساد وشراء الذمم، ومنفذا للتهرب الضريبي.

129. تحويل الجباية البترولية إلى جباية مدرة للدخل، بتبني فكرة (الثروة الناضبة في خدمة الثروة الدائمة)، بتوجيه نسبة محترمة من ريوع النفط لاستكمال البنية التحتية وعصرنتها،وتغليب الطابع الاستثماري على استخدامات إيرادات المحروقات،وتخصيص جزء من هذه الجباية لتطوير البحث والتطبيق في ميدان الطاقات الجديدة و المتجددة والصناعات التحويلية.
130. تغطية الميزانية العامة للتسيير بواسطة إيرادات الجباية العادية فقط.
131. توجيه أضخم ميزانيات التجهيز – في كل قانون مالية- إلى بناء قاعدة اقتصادية دائمة وتطوير البنى التحتية لفائدة جلب الاستثمارات وترقية القطاعين الوطني العمومي والخاص كونها قطاعات وطنيا منتجا.
132. وضع تدابير صارمة تضمن الضبط التدريجي لمستوى العجز في ميزانية الدولة عند مستوى 3%من الناتج المحلي الخام، بإصدار قانون عضوي بهذا الشأن.
133. تقليص عدد الصناديق الخاصة، ومراجعة مهامها، بإبعادها عن أن تكون مجرد أوعية لاكتناز المال العام أو تخزينه،أو صرفه في تبليط وتزيين الواجهة.
134. ترشيد الإنفاق الحكومي لضمان الشفافية التامة في الإنفاق،بالكف عن إهدار المال العام في أنشطة غير مجدية، تضييق نطاق هذه الأنشطة إلى أدنى حد ممكن.
135. وتفعيل دور مجلس المحاسبة في تحقيق مراقبة ميدانية، إضافة إلى المراقبة الدفترية،وتحرير البرلمان من عقدة الرقابة المقيدة.
136. وإعادة الاعتبار للمجالس الشعبية المنتخبة في مجال مراقبة المالية العامة والمساهمة في التنمية المحلية.
137. تقليص تكاليف الإنجاز الخاصة بالمشروعات الحكومية، بتحديد آجالها بدقة، مع ضمان جودتها، اجتنابا لتكاليف الصيانة الباهضة والحرص على المطابقة مع الشروط البيئية والمواصفات والمعايير الدولية.
138. إعادة النظر في المشروعات الضخمة، التي لا يتوازن فيها المردود مع النفقات، وإعادة تقييم الأولويات باحترام المعايير الثقافية للأمة.
139. تخفيض أعباء الخدمات العمومية، دون التأثير سلبا على نوعها وحجمها، بتسهيل إجراءات تحصيلها، واستغلال طاقاتها الكامنة البشرية والمادية.
140. إصلاح المالية المحلية من أجل توفير موارد مالية للجماعات المحلية، وفي هذا الإطار سنعمل على أن نوجه ميزانيات تقديرية من الخزينة العمومية كإعانة من الدولة للبلديات النائية – التي تعاني من العزلة والتهميش- للنهوض بها تنمويا حسب عدد سكانها ومساحتها ومستويات التنمية البشرية فيها للقضاء على الفقر ومكافحة البطالة والحد من الهجرة الداخلية.
141. مراجعة النظام الجمركي بما يجعله أداة لمكافحة المخدرات وتبييض الأموال والتجارة الموازية والجريمة الإقتصادية، لحماية الإنتاج الوطني والتعامل بكفاءة مع تطورات السوق الدولية والمنظمة العالمية للتجارة.
142. حماية مستخدمي إدارة الضرائب ودعم عددهم وتكوينهم و تأهيلهم اقتصاديا وقانونيا واداريا، وتفعيل الشبكة المعلوماتية لضبط بطاقية

الخاضعين للضريبة و مداخيلهم.

143. ضبط البطاقية الوطنية للمستوردين والمصدرين، وتفعيل التنسيق بين الإدارات المختصة في الرقابة الاقتصادية: تجارة-ضرائب-جمارك، و وضعها تحت الرقابة القضائية.

محور السياسة النقدية: بنوك احترافية وتنوع مصارف

تهدف السياسة النقدية في برنامج تكتل الجزائر الخضراء إلى تحقيق الاستقلال والاستقرار النقدي وضمان السيولة اللازمة والدائمة لتمويل التنمية، ولتحقيق هذا تعمل هذه السياسة على التحرير التدريجي للدائرة المالية الوطنية من الآثار السلبية للدائرة المالية السائدة عالميا المبنية على الربا والغش والاحتكار والتي صارت تُعرِّض العالم بأسره إلى الانهيار وذلك من خلال الإدخال التدريجي لنظام المشاركة الإسلامي الذي أثبت صموده في وجه الأزمة المالية العالمية و الذي يتمتع بصيغ استثمارية وأساليب لتقليب وتشغيل الأموال ينتفي في إطارها الاستغلال الربوي، وتتحقق بها المصلحة لجميع الأطراف المساهمة في العملية الاستثمارية، ويصل المجتمع عند تطبيقها إلى أقصى درجات الكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد المالية المتاحة. ولتحقيق هذه الرؤية الاقتصادية تعتمد السياسة النقدية الخضراء على شبكة من المؤسسات المصرفية التي تشكل الإطار التنظيمي له وهي: البنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة ومصارف التجارة الخارجية ومؤسسات الائتمان المتخصصة وتضاف إليها مجموعة من المؤسسات المكملة منها: مصارف إعادة التمويل، مصارف المقاصة التمويلية، مؤسسات التمويل التعاوني، صناديق المشروعات الكبرى، هيئة مراجعة حسابات الاستثمار، مراكز التدريب المصرفي، مراكز البحث العلمي المصرفي، هيئة الرقابة الشرعية.

ولتحقيق التكامل مع السياسة النقدية تتكفل السياسة المالية في برنامج الجزائر الخضراء بالقيام بما يلزم من الإجراءات والتدابير المالية انطلاقا من مبادئها الاقتصادية من أجل ضبط وتحصيل وتنمية الموارد المالية بكفاءة وحسن تخصيصها في مجالات الإنفاق المتعددة بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة والدخول عن طريق أدوات إنفاقية وإيرادية خاصة ومكملة لما هو متعارف عليه وإيجابي في الاقتصاد التقليدي ومن هذه الأدوات الخاصة إيرادات الزكاة ومختلف مؤسسات التكافل الأخرى، ومنها الأدوات المالية القائمة على الملكية (سندات المضاربة، صكوك الإجارة، سندات المشاركة) ومنها الأدوات المالية القائمة على المديونية (القرض الحسنة، سندات السلم، سندات الاستصناع).

كما تعمل السياسة النقدية لتكتل الجزائر الخضراء على:

144. تمكين بنك الجزائر من الاستقلالية المطلوبة في مجال تصور وإدارة السياسة النقدية التي يجب أن تبقى أهدافها منحصرة في استقرار الأسعار، ومنع التضخم وضمان القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

145. متابعة بنك الجزائر سنويا عن الأداء بشأن مستويات التضخم واستقرار الأسعار.

146. تشجيع التمويل المصغر الموجه للأنشطة المنزلية والريفية والأسر المنتجة.
147. تشجيع البنوك، بعد تنويعها، بما فيها البنوك الإسلامية، وتطويرها وعصرنتها، وتشجيعها على الانتشار بزيادة فروعها وشبابيكها، بما يقربها من قطاعات النشاط الاقتصادي وإحداث شبابيك للصيرفة الاسلامية.
148. إدراج النظام المصرفي الإسلامي في منظومة العمل البنكي عامة، بمراجعة قانون النقد والقرض وباقي التشريعات ذات الصلة، لإتاحة الفرصة للمدخرين المترددين لأسباب تتعلق بقناعتهم الدينية.
149. تشجيع المؤسسات الاقتصادية على إصدار السندات الإسلامية، وتداولها في سوق الأوراق المالية.
150. حث البنوك التقليدية على فتح نوافذ أو فروع تتكفل بتسويق المنتجات المالية الإسلامية، مع مراعاة مقتضيات المعالجة الضريبية لهذا النوع من المنتجات.
151. بعث روح المقاولة لدى مسيّري المؤسسات المالية و تحرير المبادرة لديهم واقتلاع العقلية البيروقراطية فيهم و العمل على ترسيخ التعامل البنكي الإسلامي.
152. وضع نظام شفاف و مرن لتسيير قطاع المحروقات.
153. تطوير عمل البورصة الجزائرية وتفعيل حركة رؤوس الأموال.
154. القضاء التدريجي على السوق النقدية الموازية و امتصاص السيولة النقدية الفائضة في السوق المالية.

محور الزكاة والأوقاف: مساهمة في حل معضلة الفقر

155. تحويل صندوق الزكاة إلى مؤسسة للزكاة قائمة بذاتها باسم (بنك الزكاة التعاوني)، يراعى في إنشائها وتسييرها، المساهمة في تقليص رقعة الفقر، ومكافحة الفساد الأخلاقي والاجتماعي.
156. مراعاة الضوابط الشرعية التي تحكم أداءها و المكلفين بها، وجعلها إلزامية و ليست اختيارية.
157. خصم حصيلتها من وعاء الضريبة على الربح بالنسبة إلى المؤسسات.
158. تنظم طرق التحصيل، بما يضمن التدفق المستمر لموارد المؤسسة.
159. ضبط قوائم المستفيدين بالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية بالشؤون الاجتماعية والتنمية والشباب.
160. اعتبار الحد الأدنى للأجر الشهري مقياسا لتحديد الفئات المعنية بالإستفادة منها (عديم الدخل أصلا، قليل الدخل، المعسرون والأصناف الثمانية المعروفون فقها).

161. ضرورة التصريح بها لتجري عليها أحكام القرض الحسن (بالتحقق من المداخيل الفعلية للأفراد، والتنسيق مع مصالح الضرائب في ما يخص المؤسسات.
162. تشريع قواعد قانونية تنظم هذا القطاع، بما يتلاءم مع مستجدات العصر.
163. استرداد الأوقاف المسلوبة من قبل الأفراد أو المؤسسات، بما في ذلك الحبوس التي صادرتها السلطات الاستعمارية).
164. إحصاء الأملاك الوقفية، و توثيقها، بصفة نهائية و دائمة.
165. استعمال موارد الوقف في ما أوقفت عليه.
166. إقامة هيئة مستقلة لاستثمار أموال الأوقاف.
167. حفز الناس على المساهمة في إثراء الوقف، بكل الوسائل المتاحة.
168. المراجعة الدورية لعقود الاستغلال قصد تحيينها.
169. وضع الأوقاف تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية، بالتنسيق مع هيئة أملاك الدولة.
170. تخصيص جزء من ريعها لصيانتها وحمايتها وتوظيفها، والتكفل بها عند الضرورة.
171. تفعيل آليات المطالبة بأوقاف الجزائريين في الخارج ولو لرمزيتها ودلالاتها التاريخية كونها ملكا للأمة، خاصة الموجودة في فلسطين، و في القدس تحديدا وحارة المغاربة..

محور الاستثمار والشراكة: الجذب يقتضي بيئة ملائمة

إلى حد الآن، و خارج قطاع المحروقات، لا تزال البيئة العامة وسطا طاردا للاستثمار الأجنبي،وهي عقدة حقيقية يمكن تجاوزها بـ:

172. تشخيص الصعوبات الموضوعية و المصطنعة التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المنتج على مستوى البنى التحتية والعقار والقروض...
173. وضع روزنامة زمنية محددة، و آليات عملية، لاحتواء هذه الصعوبات، و التخلص من آثارها المتراكمة.
174. توفير شروط الاستثمار باستقرار المنظومة التشريعية والقانونية و الأمن، والشفافية، والتسهيلات، بساطة الإجراءات، و كل عوامل الجذب الأخرى التي تتيح استقطاب الاستثمار الأجنبي.
175. التركيز على الاستثمار المنتج، الذي يلبي الاحتياجات الحيوية للجزائر، و يسمح بتوفير فرص عمل حقيقية و وفيرة.
176. العمل بمقاربة (مصنوع في الجزائر)، بدل (مستورد من طرف....).
177. الربط بين الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا، في إطار شراكة تقوم بين المؤسسات الوطنية (العمومية و الخاصة) و الطرف

الأجنبي.

178. اعتبار الاستثمار المحلي هو أعظم ضمانة لجذب الاستثمارات الخارجية.
179. تسهيل الإجراءات (النظام التصريحي).
180. وضع مخطط صناعي وطني وفق الامكانات والمصالح العليا للبلاد يكون اطارا موجها للاستثمار.
181. اقامة مناطق ونقاط حرة.
182. تشجيع برزوا بطال صناعيين وطنيين يكونون قاطرة.للاقتصاد ومحفزا للمناولة تشجيعا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
183. ربط منح التخفيضات الجمركية بمستوى الاستثمارات والبلدان المعنية بالجزائر.

محور المياه والري: وجعلنا من الماء كل شيء حي

184. الماء ثروة إستراتيجية لا يمكن أن تقوم حياة إلاّ عليها "وجعلنا من الماء كل شيء حي».لذلك يتبنى تكتل الجزائر الخضراء:
185. الإهتمام الصارم بالخريطة الوطنية للسدود والحواجز المائية والمياه الجوفية والآبار والمجتمعات المائية لضمان جزائر خضراء،ونظام عمراني متطور يهتم بكل ما له صلة بالرفاه الإجتماعي من البيئة النقية والمساحات الخضراء، وشبكة الطرقات والمياه والصرف الصحي والنظافة العمومية..إلى المتنزهات والغابات والمنتجعات.. لضمان رفاه إجتماعي وتنمية مندمجة وتوازن جهوي، والعمل على توفير المستلزمات الأساسية لكل مواطن والمحافظة على البيئة.
186. العمل على زيادة أوعية التخزين المتمثلة في السدود الكبيرة و المتوسطة و حتى الحواجز المائية..
187. توسيع شبكة محطات تحلية مياه البحر مع مراعاة الحفاظ على البيئة بإيجاد حلول للأملاح المترسبة و التي يعاد صبها حاليا في البحر بما قد يؤثر سلبا على مخزون الثروة السمكية على المدى الطويل.
188. ترشيد استعمال الماء عموما بالاقتصاد في أوجه استعماله) السقي، النظافة، الصناعة، الفائض(.. والإهتمام التقني العالي برسكلة المياه المستعملة ومحاربة التبذير بتحسيس وتوعية الراي العام، اللجوء إلى كل الوسائل المتاحة ابتداء من المدرسة و المسجد إلى الإعلام المرئي والمسموع و وسائل الاتصال الحديثة، من أجل بناء قناعة لدى الجميع بأن الماء مورد نادر تجب المحافظة عليه.
189. التجديد الدوري و الفعال لشبكة النقل و التوزيع و محاربة التسربات المائية التي تؤثر بدرجة عالية على مردودية هيئات توزيع المياه وقد تؤثر على صحة المواطن بسبب تعرض المياه للتلوث.
190. استعمال التكنولوجيا الحديثة في تسيير و نقل الماء، واكتشاف الأعطاب و التسربات، ومعالجة المياه الصالحة للشرب و استرجاع ورسكلة المياه المستعملة.

191. التكفل بالعنصر البشري ممن يتعاملون مع عالم المياه، من حيث التكوين المستمر و التحفيز المادي و المعنوي و وضعهم في صورة التقنيات الحديثة على مستوى العالم و تشجيع روح الإبداع لديهم.. و الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المتخصصة، وفتح المجال للمساهمات الجادة التي يبديها القطاع الخاص.
192. سن القوانين التي تحقق هذه الأهداف وتنفيذها بصرامة و مراجعتها دوريا.
193. وضع استراتيجية جديدة لإدارة الموارد المائية، بالاستغلال الأمثل للمياه السطحية في الشمال بواسطة السدود و الحواجز المائية الموجودة مع العمل على إنجاز مشاريع أخرى في ظل الوفرة المالية والقدرات البشرية المتوفرة و الخبرات المكتسبة..أما في الجنوب فيمكن استغلال المخزون الجوفي الكبير عن طريق حفر المزيد من الآبار. ونقل المياه على مسافات طويلة.
194. الصيانة الدورية للسدود والحواجز المائية بإزالة الطمي والأوحال المترسبة التي تقلص بشكل لافت من القدرة الاستيعابية للسد أو الحاجز المائي.. و كذا العمل على صيانة الأجهزة والمعدات بتوفير الوسائل المادية و الاستثمار في التكوين و الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة.
195. الاستعمال الأمثل للطاقة المشغلة للسدود و الآبار باستعمال«الجاذبية » في نقل مياه الري والقضاء على التسربات في شبكات النقل و الضخ باعتماد التكنولوجيا الحديثة في التجهيزات المستعملة و وسائل المراقبة.. و أيضا بتشجيع الري الليلي في الأشهر الجافة والأيام التي تفوق فيها درجة الحرارة 37 درجة تحت الظل، لتفادي التبخر و تشجيع استعمال مبيدات الأعشاب غير المرغوب فيها مما يوفركميات كبيرة من مياه الري.
196. توظيف طرق الري الحديثة، كالري بالتقطير و الري بالمرشات الصغيرة و الرش المحوري، مع اجتناب الري بالغمر الذي يهدر كميات كبيرة من الماء، ولا يتأتى ذلك إلا بدعم وسائل و تجهيزات وأساليب الري الحديثة (تقنيات السقي).
197. إطلاق حملات توعية وتحسيس تشمل الفلاحين و المزارعين لحثهم على حماية الموارد المائية من الهدر والتلوث وحماية المنشآت من التخريب والإهمال.
198. توفير الإطار التشريعي المناسب، والترتيبات المؤسسية المتعلقة بتحديث إدارة مشروعات الري.
199. مراجعة صارمة لسياسة الامتياز الممنوحة للمستثمرين في المياه المعدنية ومياه الينابيع وسائر ما يدخل في تجارة التعبئة والمعالجات الغازية.

محور البيئة: بيئة سليمة..وجزائر خضراء

200. بحث إشكالية النفايات الصلبة، باعتماد مخطط عمل طويل المدى لاسترجاع خضرة البيئة.

201. وضع تصور إطار تنظيمي يؤطر العملية، و يبنى على أسلوب تسيير كفيل بالتخلص من النفايات بسرعة و بأقل كلفة.

202. منع تفريغ النفايات عشوائيا، باختيار دقيق و مدروس لمواقع التفريغ والدفن أو الحرق.

203. تزويد الهيئات المكلفة بتسيير النفايات بالوسائل التقنية والمادية المناسبة.

204. الموازنة بين حرق النفايات أو دفنها بعد عمليات الاسترجاع.

205. إدماج القطاع الخاص في جمع و نقل النفايات الصلبة.

206. تحفيز استرجاع النفايات القابلة للرسكلة، و تثمينها.

207. الحرص على التعامل مع النفايات الصلبة الخطيرة كالأدوية و المواد الصيدلانية أو المشعة بأسلوب يقي من المخاطر.

208. إعادة النظر في الصناعات الملوثة للبيئة عن طريق وإبعادها عن المناطق العمرانية.

209. تجهيز المصانع بمضادات التلوث.

210. منع المصانع من تصريف البقايا السائلة

211. التعامل مع المياه الصناعية المستعملة بمنع استخدامها، إذا تعذر تطهيرها ورسكلتها واسترجاعها.

212. زيادة محطات المعالجة، و رفع كفاءة ما هو موجود منها.

213. منع تصريف المياه العادمة تجاه البحر أو مكامن للمياه الجوفية.

214. محاربة التلوث في المدن و عموم المناطق الحضرية بإبعاد المواقع المخصصة لحرق النفايات الصلبة

215. إعادة النظر في طريقة إستغلال المقالع والمحاجر القريبة من المناطق العمرانية

216. والحفاظ على الغطاء النباتي الغابات و الأحراج القائمة، و زيادة مساحتها

217. الحفاظ على المناطق الإستبسية و الرعوية، و تجديد غطائها النباتي

218. تنمية المساحات الخضراء، و مراعاتها في أي توسع عمراني جديد.

219. الاهتمام بالطاقات النظيفة، باعتبارها منتجات صديقة للبيئة.

220. تعزيز ثقافة البيئة على مستوى المدرسة، ووسائل الإعلام و المسجد.

221. الاعتناء بالغطاء النباتي وبالسد الأخضر (أو ما بقي منه) وتوسيعه وتنمية السهوب بتنظيم الرعي، تنظيم عمليات استصلاح الأراضي، والاعتناء بالبساط النباتي و إعادة التشجير بنسبة مئوية متدرجة سنويا للغابات المتلفة والمساحات القاحلة.

222. زيادة المساحات المزروعة بالأشجار المقاومة للجفاف والمانعة من إنحراف التربة.

223. وضع حواجز وسواتر واقية من ظاهرة زحف الرمال.

محور الفلاحة: زراعة مندمجة في الدورة التنموية

يقترح تكتل الجزائر الخضراء مقاربة جديدة لعالم الزراعة تقوم على مبدأ التكامل التنموي بتنمية القطاع الاقتصادي صناعيا وزراعيا ووضع القطاعين أمام كسب رهان الاكتفاء الذاتي بين سنوات 2012-2022، بوضع قانون إطار يجمع كل المتدخلين في القطاعات التنموية ذات الصلة بالأمن الغذائي في مسار تنموي شامل يستصحب معه البحث العلمي والتطور التكنولوجي والتنظيم الإداري المفعل للزراعة والمطور للصناعات الغذائية لتوفير إنتاج محلي وتقليص الفاتورة الغذائية المستوردة بالتدرج.

هذه المقاربة لجزائر أفضل تتطلب على وجه الخصوص:

224. تنظيم العقار الفلاحي بالذهاب إلى التمليك المشروط.
225. مراجعة التشريعات والمراسيم التنفيذية ذات الصلة بعالم الفلاحة.
226. إعادة النظر في طريقة التمويل والتموين والدعم الفلاحي لتثمين الأراضي.
227. التركيز على خيارات فلاحية ذات أولوية (الحليب،الحبوب،البقوليات..)
228. الاعتناء بالفلاح تأمينا وصحة وتثقيفا وتدريبا وتأطيرا.
229. وضع إجراءات حفزية لدعم المنتوج وإصلاح المحيطات الفلاحية والدواوين،وأنماط الإنتاج والتخزين والتسويق ومناخ العمل.
230. بحث إمكانية تأسيس مجلس أعلى للفلاحة مع الشركاء.

231. إعفاء وسائل الإنتاج الفلاحي من الضرائب.
232. تجديد مخزون البذور وإعادة توزيعها.
233. العمل على بلوغ موازنة الميزان الغذائي..بين الإنتاج المحلي والمستوردات.
234. زيادة المساحة الفلاحية المستغلة وتشجيع خدمة الأرض.
235. زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام لتقليص التبعية الغذائية للخارج على مستوى المحاصيل الإستراتيجية و تحديدا الحبوب (الإنتاج المحلي: 4.2 مليون طن مقابل احتياج السوق: 10 مليون طن).
236. زيادة المساحات المسقية وتطوير الزراعات وتنويعها بما يحقق الاكتفاء الذاتي خلال العشر سنوات الممتدة بين 2012-2022.
237. إعادة النظر في نسبة الأراضي المحالة على الراحة الدورية.
238. اجتناب أية إجراءات شكلية للمحافظة على خصوبة الأراضي المتوفرة واستعمالها بصورة عقلانية (مكافحة الانجراف والتصحر وزحف الإسمنت..).
239. زيادة إنتاجية الموارد المتوفرة (أراضي زراعية، مراعي، غابات، غطاء نباتي)
240. رفع مستوى إنتاج الزيتون والنخيل والبقوليات والحمضيات وسائر المنتوجات الغذائية واسعة الاستهلاك.
241. زيادة الإنتاجية الوطنية وتحسين السلالات.
242. التقريب بين الفاعلين الأساسيين في تطوير الاقتصاد الفلاحي.
243. تحديث القرى والمناطق الريفية ودفع عجلة التنمية المستدامة.
244. تنويع اقتصاد المناطق الريفية للحد من النزوح الريفي.
245. حماية وتثمين وترشيد استعمال الموارد الطبيعية.
246. ترشيد الإعانات الموجهة لإنعاش الفلاحة، وإعادة النظر في المخصصات المالية الضخمة التي تضخ في هذا القطاع.
247. معالجة المعوقات القانونية والإدارية المتصلة بالعقار الفلاحي.
248. تطوير وإعادة تأهيل اليد العاملة الفلاحية.
249. إجبارية مرافقة اليد العاملة من طرف مختصين من أجل وضع أسس فلاحة علمية تمكن من رفع الإنتاج والقدرات الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة.
250. إيجاد سلطة قوية تفرض الانضباط في النشاط الفلاحي.
251. توفير سياسة حمائية لفائدة المنتوج المحلي في مواجهة المنتوج المستورد.

252. تحسين القدرات الإنتاجية لأصناف البذور التي يكثر عليها الطلب.
253. الحرص على استنبات أصناف جديدة محسنة أكثر تكيفا مع الوسط البيئي (إرساء إنتاج فلاحي منتظم يبدأ بضمان توفير البذور للفلاح).
254. تشجيع الفلاحين على الالتزام الصارم بالطرق العلمية المقترحة من طرف المعاهد التقنية في الميدان الفلاحي (ربط الدعم الفلاحي من طرف الدولة بالمنتوج القائم على المرافقة التقنية الحقيقية للاستثمارات).
255. زيادة وتحديث قدرة تخزين الفائض من الإنتاج وتحسين طرق التخزين ومحاربة الندرة.
256. السعي الحقيقي لزيادة مراكز تجميع المنتجات النباتية والحيوانية (خاصة الحبوب والحليب البطاطا..) للحد من هدر المقدرات الغذائية وتقليص نسبة خسائر الفلاحين.
257. تحديد أسعار مدعمة حسب الموسم لفائض الإنتاج بالنسبة إلى المواد الفلاحية الإستراتيجية، تتكفل الدولة بدفعها للفلاحين عند تدنى أسعار السوق، و تحويل هذه المنتجات إلى المخزون الاستراتيجي لمواجهة الطوارئ وتقلبات السوق.
258. إيجاد وساطة متخصصة (تقنيون، مهندسون، بياطرة مكاتب دراسات واستشارات فلاحية) نربط بين الإدارة والفلاح لتسهيل إجراءات الدعم والمرافقة، بعيدا عن العراقيل البيروقراطية.
259. تسهيل ودعم مشاريع الصناعة الغذائية لاسيما الملاك المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمقاولين ومربو المواشي والدواجن والنحل.. من أجل زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام.
260. تمكين الفلاحين من أداء دورهم في عملية التنمية الاقتصادية و الزراعية و الريفية عن طريق المساعدة و الاستشارة و المرافقة.
261. إيلاء اهتمام خاص بتطوير زراعتين أساسيتين هما التمور و الزيتون، باعتبارهما من الزراعات الواعدة و المستقرة، و التي يمكن توفير أسواق تنافسية عالمية لها.
262. تعزيز البحث العلمي بهدف تحسين السلالات الزراعية و الحيوانية قصد زيادة المردودية الزراعية والتكاثر وتنوع السلالات..
263. معالجة الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية المتنازع عليها بما ييسر تداولها واستغلالها، خاصة الأراضي العمومية و أراضي العرش.
264. حماية الفلاح عن طريق إصلاح مؤسسات التعاون الفلاحي و التأمين لا سيما التأمين الاجتماعي و الحماية ضد الجوائح والنوازل والكوارث الطبيعية.
265. دعم القروض المقدمة للفلاحين إلى أقصى حد تتحمله الخزينة العمومية ووضع سلم ترتيب يتدرج من دعم الإستراتيجي إلى الهامشي.
266. وضع الآليات المناسبة لحماية المنتج الفلاحي من التلف عند الانتاج والتخزين بما يحفظ مصلحة الفلاح.
267. تنظيم أسواق الجملة للفواكه و الخضر لحماية الفلاح و المستهلك من المضاربة.
268. تأهيل و تكوين الفلاحين بالعمل على تفعيل نظام الارشاد الفلاحي من أجل المرافقة اليومية للفلاح.

269. تقديم تشجيعات للفلاحين من أجل استخدام الزراعات المكثفة و نصف المكثفة لرفع المردود.
270. دعم أسعار المدخلات من أسمدة و بذور و مبيدات و توفيرها وحسن توزيعها في الآجال المطلوبة و تيسير الحصول عليها.
271. توسيع مساحات إستصلاح الأراضي الزراعية ووضع هدف استصلاح مليون هكتار جديد في العشر سنوات القادمة.
272. تثبيت سكان المناطق الريفية عن طريق توفير المساكن و منح قروض صغيرة بدون فائدة و توفير شروط المعيشة بتوفير الطريق والماء والكهرباء وفك العزلة.
273. دعم تربية الماشية وتشجيع نشاطات إنتاج الأعلاف ومنح تشجيعات لمربي المواشي والمحافظين على السلالات الوطنية، وتشييع إنتاج الحليب للوصول إلى ثلاثة ملايين بقرة حلوب في العشر سنوات القادمة.
274. دعم أسعار الكهرباء في المناطق الزراعية الصحراوية.
275. تشجيع الزراعات الغذائية وتنويعها لتطوير وتنويع المائدة الجزائرية.

محور الصناعة: توظيف الإمكانيات

276. وضع سياسة تصنيعية كفيلة بتحويل التكنولوجيا، والكف عن سياسة الاستهلاك للمنتوج الجاهز، التي تخدم مصالح الشركات الأجنبية، وتقل فائدتها أو تنعدم بالنسبة للاقتصاد الوطني.
277. الحرص على إعادة بناء صناعة وطنية تتناسب مع قدراتنا بالرهان على قطاع وطني منتج (عمومي وخاص) قادر على المنافسة يستوعب أكبر قدر من اليد العاملة المتخصصة ويساهم في إنتاج ثروة دائمة.
278. تضع حدا و بالتدريج للتبعية للمنتوج الصناعي الأجنبي بمعالجة السوق الموازية.
279. إعادة تثمين الموارد المحلية من المواد الأولية.
280. الإستفادة القصوى من الجامعة الجزائرية والمخابر الوطنية المختصة، ليتحقق التكامل المطلوب بين القطبين العملي والعلمي (الصناعة والجامعة).
281. تبني خيار التصنيع المحلي للتصدير، لكل المنتجات التي يمكن تصنيعها ذاتيا أو بالشراكة مع الخارج.
282. الحرص على استقطاب الاستثمار الخارجي الصناعي وتحويل التكنولوجيا.
283. الربط بين سياسة التصنيع، ومقتضيات حماية البيئة.
284. إعادة تأهيل وعصرنة الوحدات الصناعية المتوسطة و الصغيرة القائمة، في سياق مخطط دعم المؤسسات التي تعاني صعوبة، و تفعيل نشاطها الإنتاجي.

285. تنشيط رأس المال العمومي في ميدان الشراكة الصناعية المحلية و الخارجية.
286. اعتماد السياسة الحمائية إذا اقتضى الأمر،ومنع المنافسة غير المتكافئة و الكف عن الانفتاح على المنتوج الأجنبي بدون قيود، أو الانسياق وراء طروحات العولمة.
287. تبني نظام جبائي مرن لصالح الصناعة المحلية.
288. تنويع الإنتاج الصناعي المحلي، ليشمل أكبر تشكيلة ممكنة من المنتجات.
289. إعادة النظر في سياسة التوظيف المالي للودائع البنكية.
290. الرهان على الصناعات التحويلية والغذائية وكل ما له صلة بأولويات المواطن بإنتاج السلع ذات الإستهلاك الواسع.

محور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الحل اليوم قبل الغد

291. المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة هي قاطرة كل تقدم، لذلك نراهن على الوصول إلى نسيج تنموي متكامل يحقق نسبة نمو تصل إلى 10 بالمئة خلال العشر سنوات القادمة.
292. توفير بنية تحتية متطورة ومشجعة.
293. تسهيل إجراءات إنشاء مقاولة بالإخطار وفق دفتر شروط مسبق.
294. تيسير إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق رؤية إقتصادية متكاملة لمنع التراجع والإشباع المركز بتأسيس مشاتل لهذه المؤسسات في كل المدن واعتماد شباك وحيد.
295. مرافقة هذه المؤسسات للحصول على مقرات و تمويل و ولوج السوق بمنحها نسبة مئوية مشجعة من الصفقات العمومية.
296. مساعدة المؤسسات الناجحة في تحسين نوعية منتوجاتها بتأهيل عمالها و تمكينها من الحصول على المواد الأولية المعفاة نسبيا من الجمركة والضرائب.
297. تسهيل إجراءات الحصول على القروض لتيسير تمويلها وحماية هذا القطاع من التجار الذين يسعون إلى الربح السريع بطرق غير مشروعة.
298. إعتماد ترتيبات صارمة في متابعة برمجة الإفلاس للتهرب من تسديد الديون.
299. تمكين المؤسسات من العقار الصناعي اللازم لتجسيد مختلف المشاريع.
300. تأهيل اليد العاملة لتوفير عمال يساعدون هذه المؤسسات على النجاح.
301. ضمان حد مقبول من السوق الوطنية لترويج منتوجاتها.

302. إعادة تنظيم الفضاءات التنموية لإقامة معارض الصغار المقاولين.
303. وضع نظام مرافقة جاد لمتابعة تطوير المؤسسة.

محور الأسعار والسوق الوطنية: التسقيف ومحاربة المضاربة

304. إحداث شبكة وطنية لأسواق الجملة و إعادة الاعتبار للأسواق الجوارية والأسبوعية والمغطاة.
305. ربط مشاريع السكن بالعمران التجاري
306. انجاز هياكل تجارية وطنية وجهوية ومحلية جديدة،تخضع للرقابة وتتعامل بشفافية وبعلاقات وادوار واضحة لكل متدخل.
307. إعادة صياغة مهام وصلاحيات وادوار الدواوين الوطنية الخاصة بكافة الشُعب الغذائية بما يكفل ضمان الوفرة وتوازن السوق ومنع المضاربة.
308. تفعيل مجلس المنافسة ومعالجة وضعيات الهيمنة.
309. تبسيط إجراءات تأسيس جمعيات حماية المستهلك على مستوى كل الأحياء وتوسيع صلاحياتها وتفعيل نشاطاتها.
310. إعادة النظر في سياسة دعم المواد الواسعة الاستهلاك بما يحفظ القدرة الشرائية وتسقيف أسعارها.
311. معالجة إشكالية السوق الموازية بما يكفل ادماج الشباب في السوق الرسمية بإعفائهم من الضرائب السابقة، وإدماجها في الدورة الإقتصادية العادية.
312. تشجيع الصناعات الغذائية في الجزائر وحماية الإنتاج الوطني.
313. تمكين المستهلكين من الحصول على خدمات ما بعد البيع بسهولة و دون أعباء يتولاها البائعون أنفسهم.
314. تجفيف منابع السوق السوداء والتجارة الموازية والمضاربة في الأسعار بايجاد حلول بديلة.
315. تحفيز المنتجين الوطنيين بإعادة النظر في الهوامش الربحية الممنوحة لهم.
316. القضاء على الندرة المسجلة في بعض المواد الأساسية المدعومة باعتماد سياسة تخزين عصرية وإقامة نظام تنافسي وتنظيم صارم لكيفيات الإحتكار والتخزين والتوزيع بمنطق سوق جديدة.
317. مراقبة بمراعاة التأثير في الأسعار الخاضعة للعرض و الطلب بالتحكم في كمية المعروض عندما يتعلق الأمر بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.
318. التعامل مع الأسعار المقننة بواسطة أجهزة الرقابة، و محاربة كل أشكال التواطؤ أو التقاعس بتشديد العقوبات و متابعة المتواطئين قضائيا.
319. تفعيل دور هيئات متابعة السوق لتوفير إحصاءات دقيقة تمكن من استشراف أي ندرة للسلع، وتدخل الدولة لحماية السوق من التذبذب.
320. إنشاء هيئة لمتابعة تقلبات السوق الوطنية وترشيد الاستهلاك توعية المواطنين على مدار العام.
321. اعادة النظر في علاقة المنتج باسواق الجملة وسوق الاستهلاك.

322. اشراك ممثلي التجار في الحوار الاجتماعي كقوة اقتراح،لاسيما اذا تعلق الامر بوضع تشريعات وقوانين لها صلة بالسوق والامن الغذائي وحماية المستهلك.
323. متابعة مؤشرات السلع العالمية وضبط إحتمالات إنعكاساتها على أسعار السوق الوطنية لاسيما خلال المواسم الضاغطة (الدخول المدرسي، شهر رمضان..).

محور التجارة الخارجية: رهان التصدير والتنافسية

324. رهاننا تعديل الميزان بين الصادرات والواردات إستعدادا للدخول في المنطقة العالمية للتجارة.
325. مراجعة قرارات التصدير في ظل كل تغير في اتجاهات الاقتصاد الكلي (الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، الفائض والعجز في الموازنة العامة للدولة، الضرائب والرسوم،الإجراءات الجمركية، الجودة الالتنافسية والمواصفات المعيارية، الأسعار العالمية ووسائل الرفع من العملات المختلفة.) ووضع إحتمالات تقلب السوق النفطية في الحساب.
326. تشخيص الأدوات الإستراتيجية في الاتصالات التصديرية المختلفة، سواء بالأجهزة الحكومية أو بواسطة القطاع الخاص.
327. حصر أوجه التفاعل الدولي في أسواق التصدير كتحديد الدور التجاري الدولي، والاهتمام ببحوث التسويق والتكنولوجيا المعلومات، واستخدام الانترنت في عقد الصفقات وإعداد فهرس إلكتروني للسلع القابلة للتصدير.
328. استخدام التجارة الإلكترونية في تنفيذ حصص تصديرية، والتواصل مع الأسواق العالمية.
329. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملك إنماء قطاع التجارة الخارجية، على غرار ما تفعله بعض الدول النامية.
330. البحث عن شراكة اقتصادية من أجل تعزيز قطاعي الزراعة والصناعة، و توسيع الاستثمار، لسد ثغرة الإمكانيات المالية والمادية.
331. تشكيل «جماعات مصالح» للدفاع عن حق إكتساب المعرفة الصناعية والتجارية و«حق السوق» في المبادلات البينية.
332. بناء إستراتيجية محددة المعالم للتصدير، من حيث تنويع سلة الصادرات وتحقيق تنافسية تعيد الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي، و لا تهمل التداخل الحاصل بين السوق الوطنية ونظيرتها الأجنبية.
333. تفعيل الإجراءات والوسائل المعتمدة في برنامج إنعاش وترقية الصادرات خارج المحروقاتمن قبل الدولة.
334. إشراك قطاعات حيوية كالسياحة وجاليتنا في الخارج مثلا في تنمية الصادرات.
335. تفعيل الشراكة الاقتصادية وزيادة مساهمتها في تحسين القطاعات الأساسية ضمن المشروعات الاقتصادية الموجهة لدعم التجارة الخارجية.
336. تفعيل ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والذين يميلون للاستيراد بسبب ربحيته السريعة وقلة مخاطره قياسا بالتصدير (إعادة

النظر في السجلات التجارية الحاملة لنشاط إستراد/تصدير).

337. التنسيق بين الوكالات التجارية والمصدرين لتقوية فرص تسويق بعض المنتجات (لاسيما ذات المنشأ الطبيعي كالخضر والفواكه والتمور والزيتون)، وإتباع طرق تسويقية أكثر نجاعة قائمة على الدراسة والبحث وجمع المعلومات عن أسواق جديدة لمنتجاتنا الوطنية.

338. التوجه إلى المنطقة المغاربية والعربية والإفريقية في المبادلات.

339. التخلص من هيمنة أنماط الإدارة و«القيمة الإدارية»..

340. معالجة مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج، بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية وضعف التنافسية.

341. تبني التسيير العقلاني في المؤسسات المصدرة (إستراتيجية التسويق).

342. تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية، من حيث الجودة والسعر.

343. ضرورة توظيف الابتكار التقني والتكنولوجي بزيادة ميزانية البحث والتطوير والتصميم عن بعد.

344. ترقية حصة الصادرات من غير المحروقات ودعمها لتأخذ مكانتها في السوق الدولية وتكسب زبائن دائمين (يمكن البدء بفتح مساحات واسعة لأسواق محلية عن طريق تجار جزائيين مقيمين بالخارج).

345. ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني.. باستغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، بهدف تقليص الاعتماد على الجباية البترولية، التي تمول الواردات.

346. الأخذ في الاعتبار أثر متغير الدخل على الواردات.

347. التحكم في تطور الاستهلاك بقصر الدعم على محدودي الدخل، مع العمل على رفع إنتاجية الفرد الجزائري.

348. ضرورة ترشيد الاستيراد وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف المنشودة بأكبر قدر ممكن.

349. اعتماد سياسة اقتصادية من شأنها دعم الإنتاج الوطني بما في ذلك تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وخلق البدائل للسلع المستوردة تدريجيا مع حماية الصناعات الناشئة.

350. تشجيع الاستثمار الأجنبي بتقليل العراقيل التي يتعرض لها وتحفيزها على إقامة مشاريع مشتركة من شأنها توفير الخبرة للمستثمر المحلي، و تزيد من فرص التنمية

351. تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق الداخلية في مواجهة نظيراتها المستوردة من الخارج، بتحسين الجودة والنوعية، و تكثيف الجهود الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج.

352. معالجة السوق الموازية وتنظيم مجموعات الصناعيين حسب نوعية النشاط

محور الصيد البحري والموارد الصيدية: مساهمة في التنوع الغذائي

353. وضع هذا القطاع في خدمة الأمن الغذائي.
354. رفع عدد مواقع الرسو بتوسيع موانئ الصيد و انجاز عدد كبير من الملاجئ و شواطئ الرسو.
355. التكوين والتأهيل المستمر للعاملين في الصيد البحري بتنظيم دورات تكوينية والتكوين المباشر عن طريق مندوبي الصيد البحري.
356. تشجيع إنشاء ورشات صناعة قوارب الصيد وأدوات الصيد البحري.
357. دعم وضمان القروض البنكية الموجهة للصيد البحري وتربية المائيات.
358. دعم وتشجيع النشاطات المحيطة بالصيد البحري، من تبريد وتحويل وتوضيب وتخزين.
359. تشجيع تربية المائيات في الأحواض البحرية و الأحواض الإصطناعية و البحيرات و السدود.
360. متابعة دراسة الكتلة الحيوية لعمق البحر للمعرفة الجيدة بالموارد الصيدية والمخزون الوطني القابل للصيد و حمايته و تنميته.
361. توفير أدوات الصيد و خرائط الصيد وتدريب الصيادين على استخدامها.
362. نشر ثقافة الامن الغذائي المتعلق بالتربية المائية.

محور السياحة: الحل الممكن

363. وضع خريطة سياحية وطنية يكتشف بها السواح جمال الجزائر.
364. إعفاء الصناعة السياحية من الضريبة على الأرباح.
365. تشجيع المستثمرين الخواص للتوجه نحو هذا القطاع
366. وضع نظام الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية بكل أنواعها
367. توفيرالتسهيلات البنكية، خاصة في ما يتعلق بنسب الفائدة.
368. تمليك العقارات المخصصة للاستثمار السياحي.
369. الإعفاء من حقوق التسجيل في حال إنشاء شركات سياحية أو زيادة رأسمالها.
370. توفير التسهيلات الإدارية للمستثمرين الجادين.
371. توفير ثقافة سياحية خاصة بالمناطق ذات الجذب السياحي.

372. إنشاء معاهد جديدة للتكوين في ميدان الفندقة، والسياحة عامة والثقافة السياحية وتكون المرافقين والمرشدين السياحيين.
373. توسيع مرافق الاستقبال ومراجعة الأسعار والكلفة السياحية
374. تشجيع الشراكة مع مختلف الدول كسبا للتجربة وتبادلا للأنماط السياحية.
375. إنشاء قناة سياحية تهتم بالترويج للمنتوج السياحي والفضاء الوطني.
376. المشاركة الفعالة في المعارض السياحية الدولية.
377. تشجيع السياحة المحلية، والعائلية منها وسياحة الطلبة (سياحة حقيبة الظهر).
378. الاهتمام بالمنتج السياحي ذي الصبغة الدينية (مواقع دينية تاريخية زوايا، قصور، معالم).
379. اعتماد ميثاق شرف للسياحة بمختلف أنواعها.
380. تشجيع الجماعات المحلية لتثمين المواقع السياحية المتوفرة لديها.
381. توقيع عقود تبادل سياحي مغاربي عربي إسلامي ودعمها من طرف الحكومات.

محور السكن: الكم المدروس

382. تطهير قطاع الترقية العقارية من المضاربين.
383. احصاء المرافق السكنية ورقمنتها (إدخالها في الحاسوب بوضع سياسة مسح شامل لجميع المساكن المبنية منذ فجر الاستقلال الى نهاية 2012. (في إطار خمسينية الإستقلال).
384. إعادة النظر في دفاتر الشروط المحددة لكيفيات التصميم بما يتناسب وثقافة المجتمع الجزائري من حيث عدد الغرف وحساب المساحات.
385. اعتبار المحيط جزءا لا يتجزأ من السكن بحيث يجب إلزام المرقين بالتهيئة المطابقة للشروط.
386. القضاء على السكنات المشوهة للنسيج العمراني في الكثير من المدن.
387. إعطاء المواطن الفرصة لاختيار موقع السكن ونوعيته.
388. تسهيل مبادرة البناء الذاتي والسكن الريفي بدعم الدولة.
389. فتح المجال أمام مكاتب الدراسات المعتمدة للمشاركة في تصميم نوعية السكن المحافظ على الأنماط الثقافية لمختلف جهات الوطن.
390. ترشيد استهلاك العقار.
391. تحديد سعر العقار بناء على بطاقية وطنية دقيقة.
392. إعادة النظر في معايير الاستفادة من دعم الدولة.

393. إعداد مصفوفة وطنية للحاجات السكنية الحقيقية، ودراسة إمكانية الانجاز في الزمان والمكان الحقيقيين، ودراسة الملفات بشفافية، وتوزيع السكنات الحالية والمبرمجة على كل طالبي السكن بشتى أنواعه في جدول نظامي مضبوط يراعي العدالة الإجتماعية في التوزيع، حيث يجد كل طالب السكن نفسه مستفيدا حسب روزنامة زمنية يتم فتحها وغلقها كل خمس سنوات.
394. وضع بطاقية وطنية للمستفيدين من إعانات الدولة في مجال السكن و تحيينها للحد من تكرار الاستفادات (ضبطها في الحاسوب).
395. تشجيع المستثمرين على إنشاء مؤسسات انجاز و مرافقتها للرفع من القدرات الوطنية الإنجاز.
396. تشجيع الاستثمار في كل ما تعلق بمواد البناء، من إسمنت و حديد و آجر و رمل و حصى و نحاس ورخام.. وغيرها.
397. توحيد سعر المتر المربع المبني لكل صيغ البناء الممولة من الخزينة العمومية،والتفريق بين الحواضر والقرى والارياف والمدن والبلديات الداخلية (النائية) واسعار المتر المربع في الجزائر العميقة والصحراء
398. رفع مبلغ الإعانة المقدمة لإنجاز السكن الريفي إلى 01 مليون دينار.
399. نشر قوائم المستفدين من السكنات بشفافية وتعليقها في أماكن مخصصة يطلع عليها مواطنو البلدية المعنية قبل تسليمها بوقت كاف.

محور الصحة: الوقاية خير من العلاج

سنعمل على تغطية المحاور الأساسية للصحة وهي:الوقاية، العلاج، الدواء والتجهيزات، من خلال:

400. تمكين المرضى في الهضاب والجنوب من العلاج المتخصص من خلال التوزيع العادل للموارد البشرية المتخصصة وذلك عبر تعديل التشريع المتعلق بالخدمة المدنية بتقديم التحفيزات تتضمن توفير السكنات الوظيفية للأطباء المتخصصين تحول ملكيتها لهم بعد سبع سنوات من الخدمة،وتعويض النقل،وتحسين الاجور والعطلة الخاصة،على أن تعمم هذه التحفيزات على كل الراغبين في العمل في المناطق المعنية.
401. الاستمرار في إنجاز هياكل صحية من مستشفيات ومراكز صحية لاسيما في الهضاب والجنوب، وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الصحي.
402. تشديد الرقابة فيما يخص تسيير مؤسسات الصحة وكذا صيانتها وترميمها.
403. توفير الوسائل وتشديد الرقابة لحسن استقبال المرضى والتكفل الجيد بهم.
404. تقنين أسعار الخدمات الصحية، وتعويض المواطنين على أساس القيمة الحقيقية.
405. تشجيع الصناعة الدوائية المحلية بمنع استيراد الدواء المصنع محليا شرط تحقيق الوفرة،وتسهيل عملية تسجيل الاصناف الجديدة.
406. تشديد الرقابة على الأدوية لاسيما المستوردة عن طريق تدعيم تأطير وتجهيز المخبر الوطني لمراقبة الأدوية.
407. تعويض الأدوية حسب سعرها المرجعي حماية للمؤمنين،مع تحيين قائمة الدواء.

408. تحسين المنظومة الوقائية بتدعيم تجهيز وتأطير الهياكل المختصة.
409. تعميم المراقبة الصحية لاسيما في الوسط المدرسي، التجاري والعمالي وجعلها إجبارية للجميع.
410. توفير بيئة آمنة وصحية:
- بصيانة شبكات (المياه الصالحة للشرب، التطهير، الطرق والإنارة).
- ترقية النظافة والصحة العمومية من خلال الصرف الصحي للمياه القذرة والنفايات الصلبة، ونظافة الشوارع والأماكن العمومية.
- وتفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.
- وحماية البيئة بالمحافظة على الموارد الطبيعية، المساحات الخضراء، والموارد المائية والغطاء النباتي.
- ودعم مكاتب النظافة على مستوى البلديات ماديا وبشريا لتؤدي دورها الحقيقي، وتمكينها من صلاحياتها القانونية، والتي سلبت منها جراء التصرفات البيروقراطية

411. مكافحة أسباب التلوث:
- بنظافة المساكن والاحياء السكنية ومحيطها، بتضافر جهود سكان الأحياء والجمعيات المحلية ومصالح البلدية والصحة والتربية والتنسيق فيما بينها من أجل التحسيس والتثقيف والتنبيه وبشكل مستمر. مع سن قوانين رادعة في هذا المجال وتنظيم مسابقات تحفيزية على المستوى المحلي للتشجيع أحسن الأحياء والمدن.
- ودعم وتحفيز اللجان الوطنية لمكافحة الأمراض المزمنة والمعدية وأسبابها، عبر مخططات عملية.
- ودعم وتشجيع الجمعيات التي تهتم بالصحة وحماية البيئة والمحيط وتمكينها من نشر الوعي الصحي بواسطة الحملات الجوارية والأيام الدراسية والتحسيسية وغيرهما.

412. إدراج برامج متخصصة تهتم بالصحة والوقاية والرعاية الصحية عموما، والوعي الصحي وحماية المستهلك في الشبكة البرامجية للقنوات التلفزيونية الجزائرية.
413. تبني إستراتيجية خاصة بالنظام الغذائي والنشاط البدني لتعزيز الصحة وحمايتها:
- بالحد من عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض المزمنة التي تنجم عن النظم الغذائية غير الصحية والخمول البدني.
- ومكافحة التدخين ومنعه في الأماكن العامة.
- تعزيز البحوث في مجال النظم الغذائية والنشاط البدني.
- محاربة العادات الضارة في ميدان التغذية.

414. اتخاذ التدابير الاحتياطية الممكنة، التي تحمي من الآثار السلبية لتغير المناخ (موجات الحر، الفيضانات، الجفاف،...).

415. تطوير منظومة الضمان الاجتماعي وتحديثها لمسايرة التطورات الحديثة.
416. مراجعة القوانين المنظمة والمسيرة للقطاع الصحي الخاص والعيادات الخاصة.
417. تنظيم سوق الأدوية وتشجيع صناعة الأدوية والمواد الصيدلانية والعتاد الطبي.
418. تطوير خدمات صحية ذات نوعية لجميع المواطنين، أخذا بعين الاعتبار:
- عبء الأمراض المزمنة مثل ضغط الدم، السكري، أمراض الكلى، السرطان...الخ.
- تزايد الطلب على الخدمات الصحية.
- تزايد تكاليف الرعاية الشخصية.
419. في ما يخص البرامج الصحية الخاصة، نقترح العناية بترقية:
- صحة الأمومة والطفولة
- تدعيم وترقية الطب المدرسي.
- صحة المراهقين والكبار (بواسطة خدمات وقائية وعلاجية).
- الصحة النفسية والعقلية.
- الكشف المبكر عن الأمراض المزمنة.
- رعاية الشيخوخة من خلال مجموعة من الخدمات المستهدفة.
- الوقاية من داء السيدا.

محور التربية الوطنية: المستقبل للعلم والعمل

420. اعتبار التعليم القاعدي الإلزامي فضاء حقيقيا لبناء شخصية التلميذ، المستمدة من جوهر ثقافتنا الإسلامية و تاريخنا الحضاري العريق (هذا ما يجب أن يحظى به كل متمدرس لم يبلغ 16 عاما).
421. استدراك ما فات عملية الإصلاح الحالية، المستوحاة من تقرير وتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.
422. إصلاح الاختلالات الميدانية و المنهجية الناتجة عن تطبيق هذه الإصلاحات على أساس سوق العمل والتربية المبدعة.
423. تبني مقاربة تمزج بين الكلفة و المردود في يتسم بالديمومة و الفعالية، إذ لا يمكن الاستمرار في اعتماد مقاربة كمية محضة.
424. الكف عن تبني بيداغوجيا النجاح على حساب بيداغوجيا الكفاءة.
425. توضيح الخطوط الفاصلة بين أطوار التعليم الثلاثة (الابتدائي، الإكمالي، الثانوي)، فلكل مستوى غاياته وخصائصه و مساراته، مع إعادة النظر في

معامل الانتقال بين الأطوار الثلاثة.

426. التعامل مع التعليم الثانوي باعتباره معبرا إلى الجامعة، و ليس محضنا لتلاميذ يفتقدون إلى مؤهلات الترشح لامتحان البكالوريا.
427. إعادة الاعتبار للتعليم التكنولوجي الذي صار ظلا باهتا للتعليم التقني السابق، مع ضرورة تثمين التجهيزات التقنية المكدسة في الورشات.
428. إعادة النظر في المناهج، و أساليب التقويم، و الزمن البيداغوجي، بتكييف كل ذلك مع الأهداف المقررة لكل طور وإدخال الحاسوب بدل المحفظة.
429. التركيز على نوعية التعليم، بترقية وسائله و أهدافه، بما يستجيب للحاجات الوطنية، وليس الخضوع الأعداد الكبيرة.
430. إعادة النظر في ضوابط التوجيه المدرسي، باخضاعه لمعايير موضوعية.
431. وضع مقاربة جديدة لتسيير الامتحانات الرسمية، خاصة امتحان البكالوريا.
432. تثمين الطاقات البشرية التي يتوفر عليها القطاع، في إطار سياسة تكوينية مستمرة، واضحة الأهداف و المعالم.
433. توضيح دور الشركاء الاجتماعيين والإقتصاديين في دعم المنظومة التربوية (جمعيات أولياء التلاميذ، النقابات الباترونا)، بتوضيح صلاحيات ومهام كل طرف،لخدمة البيداغوجيا وحماية التلاميذ.

محور التعليم العالي: الكفاءة لخدمة التنمية

للتعليم العالي دور لا غنى عنه في تحديد السبل التي تتعلّم بفضلها الأجيال كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به الحياة المعاصرة وتتم به التنمية المستدامة. وتقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين مسؤولين في وسعهم تلبية متطلبات النشاط البشري في كل المجالات. كما تسهم الجامعة في تقدم المعارف، و توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية البشرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وحماية القيم المجتمعية والارتقاء بها عن طريق تدريب الشباب القيم التي تشكل أساس المواطنة الديمقراطية.

وبالنظر إلى اتساع نطاق التغيير في عصرنا وتسارع إيقاعه، فقد تحول المجتمع إلى المعرفة بشكل متزايد؛ و غدا التعليم العالي والبحث العلمي عاملين أساسيين في التنمية الثقافية والاجتماعية والبيئية للأفراد والمجتمعات، وأضحى الإصلاح الدوري لمنظومة التعليم العالي من الضرورات التي تقتضيها هذه التغيرات المعرفية المتسارعة. ولذلك يهتم برنامجنا.

434. بتوحيد المنظومة الجامعية والشهادات، مع إعطائها الحد الأقصى من الشفافية، كاعتماد نظام الأرصدة، وإسناد ملحق للشهادة يبين بوضوح نوعية المعارف والمهارات المكتسبة من طرف الطالب.
435. تسهيل الحركية البشرية و إدماج المتكونين في سوق العمل.

436. تثمين مكاسب الطلبة أينما وجدوا في المؤسسات الجامعية الجزائرية و الدولية.
437. تطوير أدوات الاعتماد الأكاديمي والمهني للشهادات.
438. إرساء دعائم و آليات ضمان الجودة.
439. التركيز على الإبداع والإختراع والتشغيلية، وإرساء مبدأ التنافسية بين المؤسسات والجامعات والطلبة أنفسهم.
440. ترقية البعد الاجتماعي للتعليم العالي.
441. تقوية القدرات الإدارية والتسييرية للجامعات.
442. ترشيد الإنفاق الجامعي.
443. إدخال أنظمة الإعلام والتسيير.
444. ترقية وتمتين الروابط بين الجامعة ومحيطها.
445. تسهيل عملية الحركية الطلابية داخل الوطن وفي الفضاء المغاربي والأوربي والعالمي.
446. التركيز على التشغيلية.
447. إرساء مبدأ التنافسية بين المؤسسات والجامعات...إلخ.
448. تطبيق الأنظمة العالمية للتحصيل العلمي وللرشاد والتسيير الإداري.
449. تجهيز المؤسسات الجامعية ومراكز البحث بأحدث الوسائل، للقيام بالمهمتين الأساسيتين لأي جامعة، المتمثلتين في التعليم والبحث العلمي.
450. تغيير النظرة التقليدية المتمثلة في فصل مهام التعليم عن مهام البحث العلمي.
451. التسيير الديمقراطي للجامعة الذي يضمن إسناد المسؤوليات للأكفاء، و التداول عليها لتجديد ديناميكيات تطور التعليم العالي و البحث العلمي.
452. تفعيل الموارد البشرية من أساتذة وأطقم إدارية مشرفة، بواسطة التكوين المستمر.
453. تبني المعايير الدولية في التقويم والتقييم المادي والمعنوي للبحث والباحث.
454. تطهير الجامعات من الرداءة بمختلف أشكالها، لاستكمال جهود الإصلاح.
455. تفعيل ميكانيزمات الاستقلالية الجامعية المعروفة في الجامعات الأوربية والأمريكية. التي تنأى بالجامعة عن الممارسات المعيقة للتطور.
456. تشجيع الاختصاصات ذات الأهمية الإستراتيجية للدولة الجزائرية بمضاعفة المنحة للطلبة (في هذه الاختصاصات).
457. تأسيس أطر متينة بغية ضمان الجودة والاعتراف بالمؤهلات.
458. توفير معلومات لحماية الطلبة من نقص الموارد التعليمية، ومن أشكال التعليم الرديء.
459. تزويد المسؤولين، عن رسم السياسات في المستويين الحكومي والمؤسسي، بالمعلومات والمهارات اللازمة للتحرك بيسر في البيئة الجديدة للتعليم العالي.

460. تحيين البرامج التعليمية بصورة منتظمة حفاظا على معايير مقبولة.
461. الاعتراف بمؤهلات أو بشهادات التعليم العالي أو درجاته العلمية الأجنبية ومطابقتها لتسهيل عودة الكفاءات الوطنية بالخارج
462. محاربة كل أشكال الفساد في المحيط الجامعي و خاصة في ما يتعلق بالخدمات الجامعية بتحويل ميزانية الخدمات إلى منح معتبرة تحفظ كرامة الطالب، و تتيح له الاستغناء عن الإطعام «المجاني» لقطع كل ماله صلة بالفساد.
463. صيانة مقومات الأمة.. و عناصر هويتها الوطنية.
464. إدخال الحاسوب وثمرات ثورة الإتصال كشرط للتحصيل العلمي والتواصل مع العالم (الجامعات المفتوحة).

محور البحث العلمي: رهان النهضة الشاملة

465. إسناد إنجاز الهياكل الجامعية لشركات قوية ذات مواصفات عالمية بحيث تتولى كل شركة انجاز حصة تحتوي على مجموعة مخابر ومراكز بحث بجامعات متقاربة جغرافيا، مع مراعاة توافقها مع المعايير العالمية في مجال الإنجاز.
466. إقتناء آخر التكنولوجيات المتطورة في البحث العلمي مع ضمان تناسقها وإدراج عملية تكوين تقنيي الصيانة في دفتر الشروط.
467. ضبط كيفيات التعاون التقني كي يتاح للباحثين الجامعيين قضاء مدة معينة بمراكز البحث للتفرغ لإنجاز مشاريع بحث محددة أو العكس بالسماح للباحثين الدائمين بالتدريس في الجامعات والإشراف على بحوث الطلبة خلال فترة محددة.
468. الحرص على تفعيل التعاون الدولي في مجال البحث العلمي الأكاديمي لضمان تواصل الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين بنظرائهم في العالم، الأمر الذي سيسهم بترقية مواضيع البحث الوطنية إلى مستوى البحوث الدولية، و كذا رفع مستوى التعليم بجامعاتنا.
469. تحقيق الاستقلالية في ميدان البحث العلمي بتنويع اتفاقيات التبادل والتعاون العلمي لتشمل مراكز البحث الأسيوية وكذلك جامعات دول أوروبا الغربية التي تربطنا بها علاقات اقتصادية وتجارية قوية.
470. إنشاء صندوق مخاطر لتمويل الباحثين في إطار إنشاء مؤسساتهم الخاصة لتحويل اختراعاتهم وتحويلها إلى إنتاج صناعي.
471. تشجيع الباحثين على إقامة مشاريع مصغرة (مشاتل) تجريبية لصناعة محلية مبنية على تكنولوجية محلية.

محور التكوين: حاجة سوق الشغل

472. تطوير سياسة التكوين بدراسة جدواها التشغيلية (علاقة التكوين بسوق الشغل).

473. ضبط سياسة التوزيع الجغرافي للمراكز الجديدة، بقصد استقطاب أكبر شريحة ممكنة من المتكونين
474. التركيز على التخصصات التي تمكن المتكونين من إنشاء مؤسساتهم المصغرة و الصغيرة.
475. تكوين المكونين المحترفين، الذين تفتقر إليهم المراكز حاليا.
476. مراعاة خصوصيات المناطق، في فتح التخصصات.
477. إعادة الاعتبار للتكوين الفلاحي التطبيق (الميداني).
478. تشجيع تكوين الكبار من الجنسين، و تسهيل الإجراءات المرتبطة بهذه العملية.
479. تشجيع التخصصات البيتية (الطبخ، الخياطة، التدبير المنزلي).
480. فتح تخصصات مناسبة لسوق العمل، و حاجاتها الراهنة.
481. تحقيق التنسيق بين قطاعي التعليم والتكوين المهني، لضمان عبور التلاميذ المتسربين من التعليم إلى التكوين المهني مباشرة.
482. تشجيع مؤسسات التكوين الخاصة، خارج ميدان المعلوماتية والتخصصات الإدارية، التي تطغى حاليا على توجهاتها.
483. التركيز على حاجات سوق العمل، بحيث تسود التخصصات التي توفر مناصب عمل بيسر.
484. إعادة تكوين دائمة لليد العاملة على مستوى المؤسسات، خاصة في إطار استيعاب التكنولوجيات الحديثة.
485. تمكين أوسع شريحة ممكنة من الموظفين من التحكم في مبادئ المعلوماتية، التي لا غنى عنها في عصرنا.
486. إعادة النظر في توجهات معاهد التكوين، و ربطها بالخدمات، مع التركيز على التخصصات التي يكثر عليها الطلب.

محور التشغيل: امتصاص عقلاني للبطالة

تشكل البطالة تحديا حقيقيا، أمام كل حكومة،ولذلك تحتاج الى وضع مقاربة جديدة ترتكز على مبدإ تثمين قيمة الشغل كأفضل طريق لتحقيق المواطنة وبانتظار، تجسيد هذه المقاربة، بحلول ظرفية، في المديين القصير و المتوسط، نقترح:

487. التخلص من سياسة التشغيل المؤقت، و الكف عن اعتبار قطاع الوظيفة العمومية، كأهم قطاع للتوظيف.
488. التعامل مع مشكلة البطالة باعتبارها التحدي الأول، الذي يواجه أي حكومة جديدة، تحمل مشروع إصلاح حقيقي.
489. حث المؤسسات الأجنبية للاستثمار في الجزائر، خاصة التي تتوفر على سوق استهلاكية واسعة في بلادنا، كصناعة السيارات (التركيب، صناعة قطع الغيار، التكوين)، و اشتراط استمرار التعامل معها بتحقيق نشاط إنتاجي لها في الجزائر.
490. توفير تسهيلات جبائية و إدارية للمستثمرين الوطنيين والأجانب، الذين يستثقلون الاقتصاديات البيروقراطية، التي تتعقد فيها الإجراءات، و تطغى عليها الاعتبارات الشخصية بما يوفر مناصب شغل دائمة.

491. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الميادين الانتاجية، بدل التركز في القطاعات قليلة التشغيل، قليلة المخاطر.
492. توفير الشفافية في تسيير الهيئات المكلفة بالتشغيل، و ضمان انفتاحها على الشباب، و تيسير إجراءات الاستفادة من خدماتها.
493. حث البنوك على توفير تسهيلات مالية للمقترضين في إطار إنشاء مؤسسات صغيرة، و حتى متوسطة، لتوسيع النسيج التنموي وامتصاص البطالة.
494. تقديم تحفيز جبائي للمؤسسات الخاصة التي توفر مناصب عمل إضافية، في مقابل كل منصب عمل جديد تحققه.
495. صياغة مخطط وطني على مستوى القطاعات التي تعد بتوفير فرص عمل كثيرة في فترات قصيرة، و العمل على تطبيقه ضمن آجال محددة (إنتاج الحليب، إنتاج الزيوت، النسيج، الجلود، الورق و مشتقاته، الغابات، البيئة، البناء،...).
496. إدراج مناصب العمل ذات الطابع الاجتماعي في منظور جديد، يتخلص من الرؤية القائمة على التشغيل الواسع الكثيف (المؤقت) الذي لا يفي بحاجة أحد، (بدل أربعة مناصب مؤقتة يعادل مجموعها الحد الأدنى للأجر، يمكن الاكتفاء بمنصب عمل دائم واحد فقط).
497. توحيد كل هيئات التشغيل والاجهزة المتدخلة في الشغل في جهاز واحد أو هيئة واحدة ونظام واحد وتدعيمها بهياكل مناسبة وإطارات كفأة.
498. إنشاء صندوق وطني للتشغيل تكون موارد الزكاة أحد داعميه.
499. مراجعة التشريع المتعلق بالعمل ومنح مفتشية العمل صلاحيات أوسع، ووسائل مادية وبشرية مناسبة.
500. إدماج الناشطين في الاقتصاد الموازي، بعد تسوية وضعياتهم القانونية، ضمن الاقتصاد الشرعي، و تشجيع البطالين على تسجيل أنفسهم.
501. مساعدة البطالين بمنحة شهرية تسمى « منحة البطالة » تساوي 50 بالمائة من الأجر الوطني الأدنى المضمون مقابل تقديمهم خدمات ذات منفعة عامة.

محور الأجور و المعاشات: معادلة القدرة الشرائية والكتلة الأجورية

502. معالجة حالة التناقض بين القدرة الشرائية والزيادة في الأجور.
503. العمل على ضبط حالة التناسب بين الأجور المدفوعة في المؤسسة الإقتصادية والوظيفة العمومية مع الأجور السائدة في سوق العمل.
504. تصميم جدي لشبكة الأجور الوطنية بحيث يأخذ في الاعتبار مبدأ الإنصاف بين العاملين، و أن يكون سهل التطبيق، و متناسبا مع مستوى المعيشة.
505. إعادة النظر في كيفيات صرف أموال التضامن والتكافل الاجتماعي، والتوجه بها أكثر نحو التنمية الإجتماعية.
506. رفع منحة المرأة الماكثة في البيت إلى نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون.
507. رفع نسبة التعويض التقاعدي لمن عملوا أكثر من 32 عاما من 80% إلى 100%.
508. الإبقاء على 60 سنة حدا أقصى للتقاعد الإجباري و55 عاما للمرأة.

509. تخفيض مدة العمل إلى 25 سنة بالنسبة إلى قطاعي التربية الوطنية والمناجم.
510. تخفيض الرسم على القيمة المضافة في اجور عمال الوظيف العمومي والقطاع الخاص.
511. وضع رؤية جديدة تقوم على مقاربة اقتصادية للزيادات والدعم والرفع التدريجي للأجور والمنح.
512. دعم الصندوق الوطني للتقاعد، بزيادة نسبة الدعم من 2% إلى 3%.
513. ربط وعاء الحساب ذي الخمس سنوات حاليا بالتغيير الذي يطرأ على الحد الأدنى للأجر.
514. ضمان حق المتقاعد في امتيازات القطاع الذي كان ينتمى إليه قبل التقاعد.
515. مراجعة قاعدة الحد الأدنى للأجور.
516. ومنحة البطالة إلى حدود.
517. ومنحة الشبكة الاجتماعية.
518. ومنحة عقود ما قبل التشغيل.
519. تمويل صندوق الأجيال بعائدات زكاة الركاز ونصاب الغارمين كل عشر سنوات توجه إلى إنعاش أو تمويل مشاريع الاستثمار الشبابي وتساهم في التزويج والسكنات الموجهة لبناء أسرة جديدة.

مؤسسة المسجد: منارة لحراسة القيم

المؤسسة الدينية قلعة لتقوية الايمان في قلوب المؤمنين و ترسيخ هويتهم وتربيتهم على القيم و الاخلاق الفاضلة وحب الوطن والدفاع عنه والاعتزاز بالمواطنة والانتساب،و من أجل ذلك سنعمل على القيام بما يلي:

520. الإهتمام بالإمام والمدرس والواعظ..كونه محور البناء الدعوي.
521. تنشئة أفراد المجتمع على الأخلاق الفاضلة و السلوك السوي من المستوى ما قبل المدرسي الى ما بعد التدرج.
522. تحفيظ القرآن الكريم لكل القادرين على الحفظ و التشجيع على حفظ المصحف كاملا.
523. الاعتناء بتكوين الأئمة تكوينا جيدا خصوصا في العقيدة و الفقه و الخطابة و الترتيل و شؤون الحياة المعاصرة و حمايتهم ماديا و أدبيا.
524. الاعتناء الجيد بالتعليم العالي و البحث العلمي لتكوين مختصين و علماء في مختلف الاختصاصات الشرعية.
525. انشاء هيئة للافتاء تكون مرجعا للمواطنين و هيئات الدولة.
526. الاعتناء بمرافق العبادة هندسة و بناء و اعمارا وصيانة..وهيبة.

527. حماية الاملاك الوقفية و تنميتها بما يوفر موارد لتمويل مرافق العبادة و الأعمال الخيرية.
528. تنظيم صندوق الزكاة بتحويله الى بنك تعاوني و فصله عن المسجد و اضفاء شفافية أكبر على تسييره حتى يقوم بدوره في التقريب بين طبقات المجتمع والمساهمة في جهود مكافحة الفقر وإمتصاص البطالة.

محور الأسرة: السكينة والرحمة

529. اعتماد سياسة تكافل اجتماعي، نابعة من موروثنا الديني و الأخلاقي في سياق إعادة الاعتبار لقيم التضامن و التراحم.
530. تفعيل قانون الأحوال الشخصية، وإعادة صياغته بغرض سد الثغرات الواردة فيه، وبما يحقق الانسجام بين جوانبه الشرعية والقانونية، بحيث يراعي التطورات الحاصلة، ويعالج المسائل المستجدة في المجتمع تحقيقا لمصلحة الأسرة.
531. فرض ضوابط قانونية على مواقع التواصل المعلوماتي، و تشديد العقوبات على المخالفين، الذين يثبت تورطهم، حماية للطفولة، و صيانة لأخلاق المجتمع
532. تبني سياسة وطنية، عملية و واضحة المعالم، تتيح للأسرة تجاوز المآزق المادية التي تعاني منها حاليا.
533. إزالة العقبات التي تعترض سبيل الجمعيات و المنظمات ذات الطابع الأسري والاجتماعي، و تمكينها من التسهيلات التي تخدم بها الأسرة.
534. توفير مساعدات مالية و مادية مشروطة للراغبين في الزواج، مع التشدد القضائي في فسخ عقود الزواج.
535. السيطرة على البيئات المنحرفة وإسهام المجتمع في الرقابة واليقظة، و تفعيل دور شرطة الأخلاق العامة.
536. إلزام الأسر بواجب التكفل بالتربية الأخلاقية و العاطفية للأبناء، في ظل الضوابط التي تفرضها مدونة حقوق الطفل.

محور التكافل الاجتماعي: جزائر متضامنة

537. حماية للمجتمع من التفكك، و صيانة للأسرة من انحلال الروابط العائلية، تفعيلا لمبدأ التكافل الاجتماعي.
538. التكفل الفعلي بالفئآت الهشة كالأطفال: بضمان حضانتهم.. وإلزام الأولياء الشرعيين بأداء ما عليهم من واجبات تجاه أطفالهم.. و محاسبتهم قضائيا – إذا اقتضى الأمر – على أي تقصير أو إهمال قد يتسبب في إلحاق الأذى بهم.
539. بإنشاء دور خاصة للأيتام تشرف على تربيتهم وتوجيههم والإنفاق عليهم إلى حين بلوغهم سن الرشد.. بما يقيهم شرور التشرد والضياع.. و يضمن نموهم بصورة طبيعية.. و بموازاة ذلك يجب تشجيع الجمعيات المهتمة بهذه الفئة و دعم نشاطها.
540. وضع ترتيب خاص بمجهولي النسب: باحتضانهم اجتماعيا وإشاعة فقه (الأم المرضعة) و رعايتهم نفسيا و فكريا و ماديا.. و صون كرامتهم.. فهم

إخواننا في الدين و شركاؤنا في الوطن.. و يمنع إشعارهم بأية دونية

541. الإهتمام الواسع بأصحاب الاحتياجات الخاصة دون تقصير أو تأخير.. مع تشجيع الجمعيات المهتمة بهم.. و التي تملك رؤية صحيحة و علمية في كيفية إدماجهم اقتصاديا و اجتماعيا.

542. بحث ظاهرة الطلاق وإبلاء الاهتمام اللازم للمطلقات والأرامل بالتكفل بهن نفسيا ومعنويا وماديا.. فبغياب العائل الشرعي تصبح الدولة هي المسؤول المباشر عن كفالتهن.. وتوفير أسباب الحياة الكريمة والآمنة لهن.

543. الإهتمام بالمنكوبين بتوفير مستلزمات العيش الكريم لهم.. إلى حين زوال أسباب النكبة أو الظرف الطارئ الذي ألم بهم.

544. وقاية المجتمع من المنحرفين، والقيام بحملات تحسس وتوعية لاستئصال كل أشكال و مظاهر الانحراف والشذوذ وتوفير أسباب المرافقة المستمرة لهذه الفئة.. إصلاحيا و تعليميا ومهنيا.. وتكون الدولة مسؤولة عنهم بقدر مسؤولية أوليائهم و أهاليهم.

545. توجيه جزء من سهام الزكاة للفقراء والمساكين حيث تلزم الدولة بتحمل مسؤولياته كاملة تجاههم بحكم أنها صاحبة السلطة الضامنة للعدالة الاجتماعية و القادرة على توفير الموارد اللازمة لضمان الحد الأدنى من الدخل لهاتين الفئتين بحشد كل القدرات التضامنية.

546. إعادة النظر في الطريقة التي تجبى بها الزكاة حاليا وموارد الوقف المخصصة لهذا الغرض والهبات و المساهمات التطوعية مهما كانت طبيعتها نقدية أو عينية ومخصصات من ميزانية الدولة.

547. تشجيع المحسنين على المساهمة في الرعاية الاجتماعية، وكذلك جمعيات المجتمع المدني.

محور الشباب: ثروة الحاضر ورهان المستقبل

الشباب ثروة الحاضر وعماد المستقبل إذا وضعت فيه الثقة الغائبة وتبوأ المكانة التي يستحقها،وتجاوز حالة التمجيد إلى واقع التجسيد،وبدل الترويج لصراع الأجيال، أمامنا فضاء واسع و عميق وواعد من العمل والتنافس على خدمة الوطن، لتحقيق التجديد والاستمرارية و الإحترام المتبادل، و التواصل بين الأجيال، عبر:

548. صياغة رؤية وطنية، تكون بمثابة ميثاق شرف، تقوم على اعتبار طاقات و طموحات الأجيال الشابة هي من بين أهم العوامل المساهمة في حل مشكلات الجزائر عامة والشباب بشكل خاص، فالشباب قاطرة جارة وقدرة رافعة وقوة متحركة تضمن تجديد المستقبل.

549. غرس قيم الفعالية، و المردود، و الاعتماد على الذات، و الانتماء للوطن، مع الكف عن التعاطي مع انشغالات الشباب الآنية بأسلوب المسكنات و الترقيع و ترحيل الطموحات.

550. توفير أجواء صحية وايجابية لتحقيق انطلاقة عملية نحو المستقبل

551. إحصاء الطاقات الشبابية (بنك معلومات متجدد).
552. حصر الإمكانات المالية و المادية من مختلف المصادر، و التي توظف بطرق انتاجية بدل استهلاكها في الفراغ.
553. فتح ورشات استماع ونقاش و تواصل وحوار على مختلف المستويات، بين الشباب و مؤسسات الدولة و قطاعاتها، لتأسيس إطار عمل، يترجم لاحقا إلى سياسة و برامج عملية.
554. اعتبار منصب العمل حقا طبيعيا لكل شاب قادر على العمل إدا بلغ السن القانونية ليثبت ذاته ويواجه واقع الحياة ويساهم في التنمية، ويتحمل مسؤولية الحقوق والواجبات التي يتقاسمها الشباب والدولة بواسطة مؤسساتها.
555. إشراك الشباب في كل ما له صلة بحاضر الأمة ومستقبلها والثقة بهم وبقدراتهم وكفاءاتهم ومنحهم فرصا لتسيير شؤون الدولة والمجتمع.

محور الرياضة: للجميع نعم..والنخبة وطنية

556. الإهتمام البالغ بالرياضة المدرسية بتكوين الإطارات المختصة والانتقاء المبني على مقاييس و أهداف محددة.
557. مراجعة الحجم الساعي الأسبوعي المخصص للرياضة المدرسية.
558. العناية بالهياكل الرياضية.
559. الاهتمام بالرياضة المدرسية بوصفها خزانا حقيقيا للنخبة.
560. تجسيد المساواة الرياضية، والتحاق ذوي الإحتياجات الخاصة بالأسرة الرياضية الكبيرة.
561. إشراك هذه الفئة في كل الرياضات ذات الطابع الشعبي.
562. ممارسة رياضة النخبة و تمثيل الجزائر في التظاهرات العالمية والأولمبية.
563. توفير منشآت رياضية تراعى فيها المقاييس المعمارية لتسهيل الوصول إليها و استعمالها.
564. – وضع اتفاقية مشتركة بين وزارات(الشباب و الرياضة، العمل و الشؤون الاجتماعية، التربية الوطنية) تستوعب مختلف الرياضات الخاصة بهذه الفئة.
565. ممارسة ظرفية تشجيع الرياضة في العمل كونها تضمن حماية صحية.
566. توفير هياكل رياضية لعالم الشغل (هياكل خفيفة).
567. تخصيص جزء من ميزانية الخدمات الاجتماعية الخاصة بالمؤسسات للممارسة الرياضية في فضاءات مفتوحة لتحقيق مبدأ «العقل السليم في الجسم السليم».

568. تكوين جمعيات رياضة تتكفل بتطوير و توسيع ممارسة الإناث للرياضة.
569. استغلال المرافق الرياضية للممارسة الرياضة النسوية داخل نوادي و مراكز التدريب الرياضية للنساء. (خاصة بالإناث).
570. توسيع الممارسة الرياضية النسوية مع منح غلاف مالي للجمعيات التي تتوفر على فروع للإناث.
571. إدماج العنصر النسوي في مراكز القرار و في أعلى الهيئات المشرفة على الرياضة بكل أنواعها.
572. الإهتمام الخاص برياضة النخبة
573. تقديم المساعدات المميزة من الدولة.
574. تقديم تسهيلات استعمال الهياكل الرياضية.
575. مراعاة الحق في الدراسات الجامعية والإدماج المهني.
576. ضبط قوانين التامين ضد الأخطار التي يتعرض لها رياضيو النخبة أثناء المنافسات و التدريبات.
577. توفير الحماية الطبية والاجتماعية و المهنية أثناء المسار المهني وبعد.
578. تنظم طرق الاستفادة من الحوافز و المكافآت المالية.
579. توفير الإمكانيات البشرية و المادية و التوثيقية والمالية لجميع الرياضيين.
580. منح جوائز تشجيعية لتثمين المنتجات العلمية الخاصة بالرياضة.
581. تقديم إعانات مالية لمختلف الدراسات ذات الجدوى.
582. ترقية إنتاج المؤلفات المتخصصة في عالم الرياضة.
583. إصدار مجلة لعلوم الرياضة.
584. تنظيم طريقة التعامل بين الوزارات المعنية و مختلف الهيئات المسيرة وفق دفتر شروط محدد.
585. إنجاز مشاريع رياضية تتماشى مع متطلبات المستويات الرياضية المختلفة.
586. بناء هياكل رياضية جوارية صغيرة و متوسطة على مستوى الأحياء و المناطق النائية (تتطلب كلفة مقبولة و تضمن نشاطا واسعا).
587. تطوير صناعة وطنية للعتاد و التجهيزات الرياضية.
588. الحرص على التكوين المتخصص في جدول الاحتياجات، بما يضمن التكفل بالرياضة النخبوية و المستوى العالي.
589. فتح فروع التكوين المتخصص لذوي الاحتياجات الخاصة.
590. الإهتمام بالرياضة في الجنوب الكبير (التأطير المختص، المنشآت والعتاد، التمويل، إعادة النظر في نظام المنافسات).

محور الثقافة: مقياس التطور ومؤشرات التحضر

من أجل بناء و ترسيخ ثقافة تعيد صياغة عقل و سلوك الفرد المجتمع والفرد والمجتمع نقترح ما يلي:

591. رفع درجة المقروئية عن طريق دعم الكتاب نشرا وتوزيعا، وتطوير الاستثمار في ميدان النشر، وإعمار المكتبات، وتوسيع فضاءات المطالعة،
592. تحجيم الثقافة المرئية الهشّة، التي تعتمد على الصورة، والفيديو كليب، والإشهار المبتذل، والتوجيه النمطي للذّوق الاستهلاكي، والدعاية الترويجية الخالية من أي مضمون.
593. تشجيع التنويع الثقافي بإدراج كل الفنون (الشعر، القصة، الرسم، والصورة، الأنشودة، المسرح، السينما، النحت، فن العمارة، الفنون الشعبية الأخرى،...
594. تشجيع الترجمة، من و إلى لغتنا، سعيا للانفتاح والتفاعل والتجديد، ومن أجل التعريف بثقا فتنا،، مع ضرورة مراعاة ما يجب أن يترجم.
595. تفعيل دُور الثقافة وقصورها، من خلال تعميمها و تجهيزها، وتدعيمها، لتكون فضاء للابداع و اكتشاف المواهب.
596. -إعادة الاعتبار لمكانة اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، و لغة الشعب.
597. اجتناب مظاهر الصراع الثقافي، دون إقصاء أي مكون ثقافي أصيل، فتراثنا متنوع و غني، لكن يجب ألا يتحول هذا التنوع إلى وسيلة لنشر الفرقة، و الانشغال بمعارك هامشية.
598. الحرص على سياسة التدريب الثقافي للأطفال، بتعميم دور الحضانة، وتكوين المشرفات عليها، وتزويدها ببرامج مدروسة لتربية الذوق، والمهارات الفنية والفكرية لدى الأطفال، وتطوير مراكز رعاية الطفولة، وتكييفها مع هذه الأهداف، وكذلك تشجيع ومراقبة إنتاج لعب الأطفال، وخلق فضاءات لتنمية المواهب واكتشافها لديهم...وتدريبهم على القراءة، وتربيتهم على الإحساس بالفن، وتذوق الأشياء الجميلة واكتشافها، والقدرة على الملاحظة، والتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم.
599. تعزيز جهود محو الأمية بمنح أهمية قصوى لبرامجها من حيث المنهج و المحتوى، و الدعم المادي.
600. الاهتمام بالنوادي والجمعيات الثقافية، وتدعيم مراكز التدريب، والتنشيط، من أجل تأطير الشباب وتوجيهه، وتثقيفه، وصقل مهاراته، وتنمية مواهبه.
601. تفعيل دور المسرح، والسينما، وإقامة المنافسات المحلية والجهوية والوطنية في هذا السياق، و التعريف بصورة أفضل بالمنتج المسرحي بصفة خاصة.
602. تفعيل الثقافة المدرسية، و تشجيع مبدعيها على المشاركة في المسابقات العربية والدولية، للتعريف بالثقافة الوطنية وتمكينها من المنافسة والتألّق الدولي.
603. تشجيع الثقافة السياحية من خلال الاهتمام بالآثار والخصوصيات الجغرافية، والتعريف بجمال الطبيعة، وغرس الثقافة السياحية التي تتيح اكتشاف

الآخر و تقبله.

604. استغلال وسائط الاتصال الحديثة في نشر الثقافة والترويج لها، و تيسير سبل الوصول إليها و التفاعل معها.

605. تحرير المثقف من التبعية، بإعادة الاعتبار لمكانته، وحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والكف عن استغلاله أو تهميشه أو التضييق عليه، فالمثقف المبدع ليس تابعا لأحد، إنه قائم بذاته.

محور الإعلام: إعلام في خدمة التنمية

606. الانفتاح على ثورة الاتصال.

607. تطوير المنظومة الإعلامية ووسائل الإتصال، وجميع الوسائط.

608. فتح السمعي البصري وتحريره أمام القطاع الخاص.-

609. إنشاء مجلس أعلى للإعلام (التنصيص عليه في الدستور).

610. إستحداث هيئة عليا لأخلاقيات المهنة.

611. إعادة النظر في قانون الإشهار جذريا.

612. التوزيع العادل والشفاف للإشهار في ضوء المتغيرات والتحديات.

613. تحرير الإعلام من ضغوطات المعلنين العموميين والخواص

614. وضع سوق الإشهار في خدمة التنمية.

615. إيلاء إهتمام خاص بإعلام الشباب (الإعلام الإجتماعي) والمدونات.

616. رفع التجريم عن الصحفي والإمام والدفْع باتجاه المهنية والاحترافية وتوسيع نطاقات حرية التعبير بضوابط أخلاقيات المهنة وحماية الصحفي من التعسف.

617. تكريس حقوق الصحفي وضمان حريته في إطار أداء مهامه.

618. تشجيع الصحافة الإلكترونية، و التعريف بها.

619. الترخيص للقنوات فضائية خاصة.

620. الترخيص للإذاعات المحلية الخاصة.

621. ضمان حرية الإعلام، دون إسقاط مسؤولية الإعلامي في حال الخطأ و التجاوز.

622. تفعيل مدونة أخلاقيات المهن الإعلامية من حيث (صدقية الخبر، اجتناب التجريح والتهويل، احترام خصوصيات الأشخاص و أمنهم، صيانة أخلاق المجتمع...)
623. عدم استعمال الإشهار الحكومي وسيلة للتأثير على استقلالية الصحافة الخاصة.
624. إعادة النظر في وضعية الصحافة العمومية، و عدم التمييز بينها و بين الصحافة الخاصة من حيث الموارد الإشهارية.

محور تقنيات الإعلام و الاتصال: المواكبة والتكيف الإيجابي

625. تبسيط الإجراءات الإدارية بتقليص قائمة الوثائق المطلوبة من خلال إطلاق عملية «20 من أصل 20».
626. توفير رقم مجاني، يدعم بمركز اتصال مخصص و كذا بوابة الكترونية (idara.dz) للحصول على المعلومات والتبليغ عن كل ما يخص سوء الإدارة.
627. تشجيع تطوير التطبيقات على الهواتف المحمولة (بسبب وفرتها)، عن طريق هيكلة الطلبات الصادرة من الإدارة العمومية.
628. إدخال الخدمات المصرفية المتنقلة (الدفع الإلكتروني، إرسال أو تلقي الأموال،...)بواسطة الهاتف المحمول.
629. إطلاق بوابات خاصة ببعض القطاعات، تتيح للمواطنين تقديم التماسات وشكاوى للهيئات الحكومية المعنية سعيا لأخذها بعين الاعتبار، مثل (retards.dz للنقل بواسطة المترو والحافلات والطائرات،..)، (rakaba.dz للتجارة، و تخص الأسعار، الجودة،..)، (islahat.dz للخدمات المختلفة، كإعداد التقارير و طلب الصيانة المتعلقة بالطرق والكهرباء والغاز والمياه والهاتف،..).
630. تحسين نوعية حياة المواطنين من خلال التنمية الاقتصادية.
631. زيادة حصة تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الناتج المحلي الإجمالي.
632. زيادة حصة العمالة المتولدة عن تكنولوجيات الاعلام والاتصال، مقارنة بالعدد الاجمالي للقوى العاملة.
633. تبسيط الإجراءات الإدارية والقدرة على الاستجابة السريعة للإدارة العامة لطلبات المواطنين، وذلك بفضل الخدمات الالكترونية عبر الإنترنت.
634. تعزيز استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العامة بإعادة النظر في عملها وتنظيمها و تقديم خدمات إلكترونية أرقى للمواطنين، مع تخصيص « معرف دائم » لكل مواطن، يسمح له بالحصول على الخدمات الحكومية (الحالة المدنية، التعليم، الصحة،) حيث يوظف هذا المعرف في إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لكل المواطنين، تستغل من طرف الإدارة.
635. تهيئة بيئة موثوق بها تفضي إلى تشجيع استعمال الخدمات الإلكترونية، ضمن إطار تشريعي وتنظيمي ملائم.
636. إقتراح منظمة مؤسسية تابعة لرئاسة الجمهورية، تضمن التنفيذ الفعال لتدابير الإدارة الإلكترونية، من خلال القيادة الفعالة والمراقبة المستمرة.

637. تعزيز استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المؤسسات بهدف تحسين أداء و تنافسية المؤسسات و زيادة كفاءتها، وتحسين علاقاتها مع الزبائن والشركاء، وتمكينها من مصادر جديدة للدخل،
638. توفير مواقع على شبكة الانترنت (باسم نطاق DZ) لمجموع 20٪ من الشركات، ومساعدتها على استخدام البريد والتقويم الالكترونيين في علاقاتها الداخلية و الخارجية.
639. إيلاء اهتمام خاص للشركات العاملة في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتنمية مكثفة لصناعة تكنولوجيات الاعلام والاتصال، مع تكثيف و استمرارية الجهود لإنشاء الحظائر المعلوماتية والحاضنات الخاصة بايواء الشركات الناشئة.
640. مساعدة و دعم 250 شركة متخصصة في تطوير المحتوى والخدمات لرفع مستوى منتجاتها من خلال توفير حوافز هامة.
641. إيلاء اهتمام خاص بالشركات التي تقدم خدمات عن بعد للشركات الاجنبية، مع التركيز في المدى القصير على مراكز الاتصالات.
642. تعميم أجهزة الحاسوب والإنترنت،
643. ضمان حصول المواطنين على أجهزة الحاسوب والإنترنت، لتمكينهم من الوصول إلى الخدمات العامة المباشرة والمحتوى التعليمي الإلكتروني و الإنترنت.
644. الاهتمام بالهواتف و اللوحات الذكية المتوفرة على ربط 3G/4G للتصدي لنقص أجهزة الكمبيوتر والـ ADSL، على أن تقترن هذه العملية ببرامج التدريب و التكوين لتسريع انتشار استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال عند جميع طبقات المجتمع.
645. توفير شبكات واي فاي WIFI للجامعات والثانويات والمدارس.
646. إقامة معارض أجهزة موجهة للمعلمين والطلبة والتلاميذ، تطلقها شركات مدعومة من قبل صندوق الخدمة العامة.
647. التكوين في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال
648. دعم بناء مجتمع المعلومات في ميدان التربية والتعليم، بواسطة إدراج مادة تكنولوجيات الاعلام والاتصال في المناهج الدراسية، و استعمالها كوسيلة تدريس.
649. تعزيز تدريب المهندسين والتقنيين في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال.
650. تعزيز مهارات المسؤولين في الحكومة الإلكترونية.
651. تعميم تعليم تكنولوجيات الاعلام والاتصال على أوسع فئات المجتمع.
652. تقوية البنية التحتية لشبكات التدفق السريع.
653. توفير قدرات الدفق ذاتها في كل أنحاء البلاد، مع التزام الجودة والسلامة وفق المعايير الدولية، يترافق هذا مع دعم « اتصالات الجزائر» لرفع مستوى الشبكة الوطنية (العمود الفقري) و كذا الحلقة المحلية الموصلة للزبون.

654. استخدام تقنيات الاتصال اللاسلكي (واي ماكس وG4) لضمان التدفق السريع في المناطق النائية.
655. توفير خدمات التدفق السريع، بتشجيع الشراكة بين AlgérieTelecom وموزعي خدمات الإنترنت للتمكن من زيادة عدد المشتركين في خدمة الـ DSL، بدءا من صيغ التعامل ببيع الجملة/التجزئة، مع اعتماد صيغ أخرى، كأن يتم تفكيك الشبكة الحالية اجتنابا للاحتكار.
656. السماح لشركات الاتصالات الثابتة والمتنقلة الثلاث بتقديم عروض3G/4G وكذا الحلول اللاسلكية من نوع ويفي WIFI في الأماكن العامة (الجامعات، محطات السكك الحديدية، الفنادق،..) لتوفير التدفق السريع في جميع أنحاء التراب الوطني.
657. تحديد أدنى سرعة للعروض بـ1 م/ب في الثانية، بهدف توفير عرض ADSL بسرعة 20 م/ب في الثانية باشتراك شهري قدره 3000 دج، ولتحقيق هذا الهدف ستقوم اتصالات الجزائر بتنفيذ سياسة جديدة للتسعير بالتشاور مع سلطة الضبط، ومتعاملي المحمول، وموزعي خدمات الإنترنت.
658. تأسيس مركز وطني للمعلومات و ثلاثة مراكز إقليمية، و في غضون عام يتم إطلاق عملية واسعة لتحسين صورة الجزائر على صفحة الانترنت بإنشاء أقصى عدد ممكن من اسم نطاق.DZ، وتطوير إدارة DZ.

محور المجتمع المدني: الذات المتحركة

لا ديمقراطية بغير مجتمع مدني قوي و مستقل، يرفض الاحتواء، و ينأى عن التوظيف السياسي والدعائي.

659. ضمان استقلالية مجموع مكونات المجتمع المدني عن السلطة السياسية و الأحزاب
660. حمايتها من كل ما من شأنه أن يؤثر فيها سلبا، أو يحرفها عن دورها الحيوي
661. ضمان حرية النشاط و الحركة في إطار القانون الذي يضمن لكل راغب أن تكون فاعلا اجتماعيا حقيقيا.
662. تأسيس الجمعيات، الوطنية والمحلية، بمجرد الإخطار (يضبط التشريع الكيفيات)
663. إضفاء العدل والشفافية على مساهمات الدولة على أساس «عقد/برنامج».
664. وضع قرار النشاط وحل الجمعيات بيد القضاء المختص.
665. حماية الجمعيات والحركة الجمعوية من تعسف الإدارة بتحديد صلاحياتها والذهاب إلى الإحترافية في المجالات المتخصصة.
666. تسهيل إنشاء النوادي المهنية.
667. ترقية جمعيات التراث والحرف والصناعات التقليدية، والأسر المنتجة..بمنحها إمتيازات خاصة.

محور الذاكـرة الجماعية: البصمة.. والاعتزاز بالمئاثر

تاريخ الجزائر ميراث أمة ومرآة أجيال، وملك شرعي وأصيل للشعب، وهو غير قابل للاحتكار أو المصادرة أو التزييف أو الإنكار.

وهو بمحتواه من الأحداث والرجال.. يتعرض للتشويش..والتشويه ومحاولة طمس الذاكرة الجماعية لنكون بلا تاريخ.. وبلا ذاكرة.. وبلا امتداد..

لهذا السبب نتبنى حفظ هذه الذاكرة واستنقاذها، وحمايتها والإعتزاز بها.

668. تجريم الاستعمار، وبالحرص الأكيد على تشريع نص يدين جرائمه.
669. السعي بإصرار لاسترداد أرشيف الدولة الجزائرية المسلوب، وتثمين ما هو موجود منه، وتمكين الباحثين والقراء من الاطلاع عليه، والعمل على نشره بالطرائق الحديثة.
670. إعادة الاعتبار لتدريس مادة التاريخ في المدرسة الجزائرية، وتثمين معاملها.
671. تحويل المناسبات الوطنية إلى محطات استلهام، وليس مجرد وقفات روتينية للاستذكار، تخلو من أي روح.
672. تعميم المتاحف المرصودة للتاريخ الوطني، بما يتناسب و خصوصية كل منطقة أو مدينة، و تفعيل نشاطها ضمن منظور ثقافي شامل.
673. استنقاذ ما بقي من الذاكرة الحية، بتسجيلها صوتا و صورة.
674. صيانة المعالم التاريخية، و حفظها، و التعريف بها ثقافيا و سياحيا و تعليميا.
675. مواجهة حملات تزييف الذاكرة الوطنية.
676. تفعيل دور الإعلام في إعادة الاعتبار للذاكرة الجماعية.
677. تفعيل دور المسجد في تجديد ذاكرتنا الدينية بصفة خاصة.
678. تشجيع كتابة التاريخ الوطني سواء بمجهود فردي أو جماعي.

الجريمة المنظمة والإرهاب: وأمنهم من خوف

679. الوقاية خير من العلاج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ركن من أركان ديننا.
680. تحقيق الأمن والطمأنينة للمواطنين بالقضاء على الإرهاب و الجريمة المنظمة.
681. توفير العيش الكريم للمواطنين بحمايتهم من الاستغلال الإجرامي.
682. تعميق المصالحة وتوعية المواطنين لسد الأبواب أمام المغرر بهم.

683. التكوين الجيد لأعوان الشرطة القضائية ودعمهم بالوسائل المتطورة.
684. توعية المواطنين للمساهمة في محاربة الجريمة المنظمة.
685. دعم التربية الدينية والمدنية والإرشاد الديني لتقوية الوازع الديني.
686. فتح المجال أمام الأئمة والمرشدين لمعالجة كل أشكال التطرف والغلو في الدين.

محور العلاقات الخارجية: التموقع..والمقاربة الجديدة

687. تثمين العمق الحضاري والتاريخي للأمة والدولة.. الموصول إلى أعماق الماضي السحيق. والإفتخار بالإنتماء لهذه الأمة وتاريخها وأمجادها.
688. تعزيز الموقع الإستراتيجي للدولة الجزائرية الذي تميزه جغرافيا ذات امتداد عربي إسلامي إفريقي
689. منفتحة إلى أوسع مدى على الفضاء الأورو- متوسطي.
690. تعزيز المكانة المتميزة للثورة التحريرية.. التي ساهمت بعطائها في إثراء حركات التحرر في العالم الثالث.. و تخصيب ذاكرة الشعوب التواقة للحرية.
691. تثمين الإمكانات المادية الضخمة.. والطاقات البشرية النامية باستمرار.
692. قراءة واعية للتغيرات المتسارعة التي تطبع العالم عامة.. والمنطقة العربية خاصة.
693. تعزيز مسعى النزوع إلى التكتل الإقليمي والجهوي في ظل تحديات عالمية ضخمة.
694. تعميق وتقوية ارتباط الاستقرار الداخلي و بمقتضيات التنمية المحلية.. وبالتفاعلات الاقتصادية والأمنية التي تؤثر في العالم.
695. دعم مسعى التكامل بين العلاقات الخارجية.. و ما تمليه شروط الحفاظ على المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للدول.
696. التفاعل الإيجابي مع الحركية الواسعة التي تميز الكوكب.. تلك التي أملتها وسائل التواصل الحديثة التي ألغت عمليا الحدود الجغرافية.. فاسحة المجال أمام نوع جديد وغير مختبر من الاندماج و التواصل عن بعد.
697. تقدير الارتباط الروحي والثقافي للشعب الجزائري مع العالم الإسلامي.. و ما تفرضه علينا قضية فلسطين المقدسة من مواقف النصرة والدعم.
698. رص الجبهة الداخلية وتوحيدها إزاء القضايا الدولية.. و إزالة أي تعارض بين رؤى القوى السياسية إزاءها.. فوحدة الموقف من وحدة التصور.
699. رفض أي تدخل خارجي في الشأن الداخلي.. بدعم خيارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.. تكون بمثابة جدار صد في وجه أية أخطار تستهدف وحدتنا الوطنية.. و تحت أي عنوان كانت.
700. ترتيب أولويات علاقاتنا الخارجية.. بحيث تخدم مصالحنا الوطنية أولا.. و لا تتناقض مع مبادئنا التي أكدتها قيم ثورة التحرير.. و رسختها معطيات إرثنا الثقافي و الحضاري.. مع إيلاء العلاقة مع دول الجوار المغاربية الأهمية الأولى.. تليها الدول التي نتشارك معها القيم الثقافية و اللغوية في العالمين

العربي و الإسلامي.. إلى جانب الدول التي تمثل فضاء اقتصاديا حيويا بالنسبة إلينا.

701. العمل على تنمية الانتماء الإقليمي للجزائر و تقويته بتفعيل اتحاد المغرب العربي، لما يمثله من خيار إستراتيجي للدول المنتسبة إليه، وتوفره على مقومات النجاح و التطور.. في سياق العمل على حل المشكلات التي تحد من تفعيل هذا الاتحاد و خاصة قضية الصحراء الغربية التي نراها مسألة تصفية استعمار لن تجد حلها إلا بتقرير نزيه لمصير الشعب الصحراوي.

702. المساهمة في احتواء بؤر التوتر وعدم الاستقرار.. خاصة التي قد تبرز على حدودنا الجنوبية.. و منع امتدادها إلينا بأية صورة كانت.

703. دعم الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الإفريقي.. بما يمكنها من تجسيد أهدافها التي أنشئت من أجلها.

704. الاحتفاظ بدور حيوي للدبلوماسية الجزائرية.. بالمساهمة في حل النزاعات الداخلية.. أو تلك التي تنشأ بين الدول.. بتوظيف إلهامها الثوري وصدقية دبلوماسيتها المشهود لها بالكفاءة.

705. تأهيل السلك الدبلوماسي الجزائري الذي يعكس الوجه الخارجي للجزائر..و يحرص على مصالحها و سمعتها.. في سياق إيلاء أهمية خاصة للعمل القنصلي الذي يقترب من المهاجر الجزائري، و يتحسس مشاكله بصورة مباشرة، و يتحرى حقوقه و مصالحه،بعيدا عن أية حسابات شخصية أو فئوية.

706. دعم الدبلوماسية البرلمانية والشعبية والحزبية لتلعب دورها كرافد مهم للدبلوماسية الحكومية، بالنظر لما تتميز به من مرونة قد تفتقر إليها الأخيرة.

707. العمل على تفعيل عضوية الجزائر في الهيئات و المنظمات الدولية المختلفة، مع الاستغناء عن أية مشاركة رمزية.. وتوسيع دائرة الدعم للقضايا التي تتبناها الدولة الجزائرية، ونبذ سياسة الكرسي الشاغر.

708. دعم القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية مركزية في حياة كل مسلم، و مواجهة سياسة التهويد التي تتبناها إسرائيل.. ورفض أية مساومة أو تفريط في الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.. وبعث المطالبة باسترداد أوقاف المغاربة من ذوي الأصول الجزائرية بالقدس الشريف.

709. تبني القضايا المبدئية..واعتماد مبدأ الندية والمعاملة بالمثل والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة إزاء أي طرف خارجي.

710. عدم الفصل بين الأمن الوطني والعلاقات الخارجية للدولة الجزائرية.. في ظل ما يحاك من دسائس عرقية تبلغ حد المطالبة بالانفصال أحيانا..وبذرائع مختلفة.. قد تبدأ بمقدمات بسيطة.. لكنها قد تنتهي وقائع لا يمكن التحكم في تداعياتها.

711. التواصل الرسمي و الشعبي مع الجاليات ذات الجذور الجزائرية على اعتبارهم جزء من تاريخنا وإرثنا.. ولا يجوز مطلقا نسيانهم أو التنكر لهم.

712. السعي لعودة المهاجرين الجزائريين من ذوي الكفاءات والخبرات والإمكانات التكنولوجية والعلمية والمادية.. و منحهم فرصة المساهمة في التنمية الوطنية اقتصاديا و ثقافيا.

محور الجيش والامن الوطني القومي: الاحترافية والحياد

713. تمكين الجيش الوطني الشعبي، وسائر المؤسسات الأمنية، والإستهلاك المشترك من الإمكانيات اللازمة لأداء المهام المنوطة بها دستوريا.
714. تحديث وعصرنة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأجهزة الأمنية من أجل تحقيق الاحترافية في أسمى معانيها.
715. مراجعة قانون الخدمة الوطنية لأجل تمكين الجيش الوطني الشعبي من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية التي تزخر بها الجزائر وتقليص مدة الخدمة الوطنية.
716. وضع القواعد والأسس لصناعة حربية متطورة ملائمة حسب ما يتطلبه ضمان الأمن القومي للجزائر بما في ذلك الصناعات النووية لأغراض سلمية.
717. الاهتمام بالجوانب الاجتماعية لأفراد الجيش والأمن الوطنيين ومختلف الأسلاك التابعة للقطاع بما يحقق الاستقرار الوظيفي وضمان التقاعد المريح.

الخاتمة: نخدمكم لأننا نخدم الوطن

إذا زكى الشعب الجزائري قائمة الجزائر الخضراء،فإننا نتعهد بان نشرع فورا في تجسيد الأولويات الخمس المحددة في هذا البرنامج:

دستور جديد: يؤسس لنظام برلماني ودولة مؤسسات ومجتمع الحقوق والواجبات.

الإنسان أوّلا : بإعادة بناء الثقة وتحرير المبادرة، واسترجاع الحقوق.

مجتمع منتج: بتطوير إستراتيجية النهوض ضمن رؤية متكاملة هدفها الرفاه الاجتماعي.

اقتصاد نامي: يستهدف خدمة المواطن وتحسين إطار معيشته وتسهيل حياته.

دبلوماسية فاعلة: برؤية اقتصادية معرفية تفتح فضاءات التعاون والشراكة.

لأننا نراها مفاتيح الإقلاع الاقتصادي والتنموي نحو جزائر أفضل نتعاون جميعا على استكمال بنائها لتكون أكثر اخضرارا وأعظم ازدهارا.